العدد السّابع عشر
السَّنة التّاسعة - المجلد الأول

محرّم ١٤٤٧ هـ
يونيو ٢٠٢٥ م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية محكمة، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

العدد ١٧
وقف السنة والتراث النبوي

بسم الله الرحمن الرحيم

المُحتَوَيات

تراجم الأعلام

الحافظ أبو منصور محمد بن سعد الباوَرْدِي ترجمته ونماذج من مروياته وأقواله..... ١١

د. عبد الباري بن حمَّاد الأنصاري..... ١٢-٦٢

تحقيق التراث

مخطوطات صحيح البخاري بخزانة القرويين ٦٣

د. عبد الحي مغاري صنهاجي ٦٤-١٣٠

دفاع عن السّنّة

شبهات (رشيد أيلال) حول اختلاف نسخ صحيح البخاري في كتابه (صحيح البخاري نهاية أسطورة) والرد عليها ١٣١

د. طلال بن حسين الجهني و د. محمد بن حسين الهاشمي ١٣٢-٢١٢

رواية ودراية

حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه: "أنَّ رسولَ الله نهى يومَ خَيبر عن لُحوم كُلِّ ذي نابٍ مِن السَّبُع..." الحديث دراسة تحليلية ٢١٣

د. أحمد بن علي بن محمد السعيدي الشهري ٢١٤-٢٧٤

علل الحديث

أسباب العلة في الحديث عند أبي زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ) من خلال أجوبته - دراسة تأصيلية تطبيقية - ٢٧٥

د. أشرف بن عبد القادر مرادي..... ٢٧٦-٣٤٨

علل الحديث

باب يُعنى بالدراسات المتعلقة بنقد الروايات وبيان أخطاء الرواة

أسباب العلة في الحديث عند أبي زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ) من خلال أجوبته

- دراسة تأصيلية تطبيقية -

د. أشرف بن عبد القادر مرادي
مختبر العلوم الدينية والإنسانية وقضايا المجتمع
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - سايس
جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس، المغرب.

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2025.11

ملخص البحث

هـذا البحـث دراسـة تأصيليـة لمفهـوم أسـباب علـة الحديـث وأنواعهـا، متـوسلا إلـى ذلـك باسـتقراء ودراسـة وتحليـل أمثلـة تطبيقيـة مـن أجوبـة أبـي زرعـة الـرازي (ت ٢٦٤هـ). والمـراد بأسـباب العلـة صفـات في الـراوي ذاتية أو عارضـة قـد تؤثـر في روايتـه فتعلهـا.

ومجمـل الأسـباب التـي ذكرهـا أبـو زرعـة في سـياق جوابـة عـن الأسـئلة التـي سـئل عنهـا:

- السـبب الأول: الوهـم؛ وهـو غلـط الـراوي في الإسـناد أو المتـن مـن غيـر عمـد، وهـو يظنـه صوابـا.
- السبب الثاني: أخذ الحديث حال المذاكرة.
- السبب الثالث: التلقين.
- السبب الرابع: تشابه الاسمين.
- السبب الخامس: الإدخال على الشيوخ.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن أسباب وقوع العلة في الأحاديث – في حقيقة الأمر – تؤول كلها إلى وهم الراوي وراجعة إليه.

الكلمات المفتاحية: أسباب، العلة، الحديث النبوي، أبو زرعة.

Abstract

Dr.Achraf bin Abdulkader bin Mohammed bin Abdulkabir Mouradi
Laboratory of Religious and Human Sciences and Social Issues
Collage Arts and Human Sciences- Saïs
Sidi Mohamed Ben Abdallah **University**.

This paper is an original study of the concept of the causes and types of the causes of hadith defects, using examples from Abu Zar'ah al-Razi's (d. 264 AH) answers. Causes of ahadith are qualities in the narrator that may affect his narration and cause it to be flawed.

The reasons mentioned by Abu Zar'ah in the context of his answers to the questions he was asked about:

- The first reason: Illusion, which is the narrator's unintentional mistake in the attribution or content, which he thinks is correct.

- The second reason: Taking a hadith while studying.

- The third reason: Receiving.

- Fourth reason: Similar names.

- Fifth reason: Insertion on the sheikhs.

It should be emphasised that the reasons for the occurrence of the defect in hadiths are all due to the narrator's delusion.

Keywords: Causes, Ala'ah, Hadith, Abu Zar'ah.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد؛ فإن علم العلل من أشرف علوم الحديث فضلا، وأدقها بحثا، وأعوصها كشفا، ولهذا لم يتكلم فيه إلا كبار الأئمة النقاد، الذين هم خاصة أهل الحديث ورجاله، ممن رزقهم الله حفظا واسعا، وفهما ثاقبا، وجلدا على التلقي وطلب السماع مُنصِبا. ومن هؤلاء الأعلام الإمام الحافظ الناقد، شيخ المحدثين، أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم (ت ٢٦٤هـ)، الذي كان بحرا من بحور العلم، وممن في نقد المتن والإسناد برع، وصنف وجمع، وجرح وعدل، وصحح وعلل، فحاز المرتبة المتقدمة بين أقرانه وشيوخه؛ فتواتر ثناؤهم عليه، ويدل لشَرَافَتِه واشتهار ذكره وعلمه، قول قرينه وصاحبه وقريبه أبي حاتم الرازي (٢٧٧هـ): (ما خلَّفَ بعده مثله علما وفقها وصيانة وصدقا، وهذا ما لا نرتاب فيه ولا غِشّ، ولا أعلم من المشرق والمغرب من كان يفهم من هذا الشأن مثله، ولقد كان في هذا الأمر بسبيل)[(١)]. وبلغ من جلالته عند شيخه أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) أنه كان يستأثر بمجالسة تلميذه أبي زرعة، ويستفيد منه، فكان حين نزول أبي زرعة عنده في زياراته إلى بغداد ما يصلي غير الفرائض، حرصا على مذاكرته، وسأله عن الأحاديث[(٢)].

(١) "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي (١/٣١٩).

(٢) "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي (١٢/٣٤).

أهمية البحث وحدوده:

هذا البحث دراسة تأصيلية لمفهوم أسباب علة الحديث وأنواعها، متوسلا إلى ذلك باستقراء وتحليل أمثلة تطبيقية من أجوبة أبي زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ) عن أسئلة عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) في كتاب "العلل"، وأسئلة أبي عثمان سعيد بن عمرو البَرْذَعِي (ت ٢٩٢هـ) لأبي زرعة، مما وقع فيه تصريح أبي زرعة ببعض تلك الأسباب.

وإنما اقتصرت على هذين الكتابين لأنهما من أُمَّاتِ كتب العلل العتق، ومن النصوص المؤسسة التي نقلت أقوال أبي زرعة في نقد الأحاديث، فهما يمثلان أكمل صورة ممكنة عن جهوده في العلل، ولصعوبة حصر كل المصادر الأخرى التي نقلت أقواله لكثرة عدد من تَنَشَّمَ منه علما أو نقل عنه.

مشكلة البحث:

يسعى البحث إلى الإجابة عن الإشكال العام التالي: "ما أسباب العلة في الحديث عند أبي زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ)؟

هذا الإشكال يمكن أن نفرعه إلى أسئلة إجرائية دقيقة:

- ما المراد بأسباب علة الحديث؟

- ما أشهر الأسباب التي ذكرها أبو زرعة الرازي في إعلال الأحاديث النبوية؟

- ما أثر أسباب العلة في الحكم على الروايات وتمحيصها عند أبي زرعة الرازي؟

منهج البحث:

استعنت في إنجاز هذا البحث بالمنهج الوصفيِّ في توثيق مادته المعرفية للبحث وأحكامه بطريقة تهدف إلى التأكُّد والتثبُّت من الفكرةِ

والحُكْم ونسبةِ الأقوال إلى أصحابها من مصادرها الأصليَّة، ويقتضي هذا المنهجُ أن نقوم بعملية التفسير التي تهتم بإضافة بعض المعلومات والشروح للنصوص عند الحاجة إلى ذلك، وهذا المنهج لا يغفل التقويم والنقد.

إجراءات البحث:

قد سلكت مجموعة من الخطوات الإجرائية البحثيِّة في عرض المسائل، وتوثيق النصوص، وشرح المصطلحات، وتحري آداب الإخراج والصياغة وما شابه ذلك، وهي:

أولا: أنقل النص من كتاب "العلل" لابن أبي حاتم، أو من كتاب "سؤالات البرذعي لأبي زرعة"، وأعزوه إلى موضعه، مقتصرا على ما فيه تصريح أبي زرعة بسبب العلة. وأخدم هذا النص بالدراسة الحديثية: تخريجا، ودراسة إسنادية، وعرضا لأوجه الاختلاف الواردة، ومحل العلة، **وسببها**، ووجه الترجيح بين تلك الأوجه بالقرائن التي أعملها أبو زرعة.

ثانيا: اعتماد أُمَّات المصادر المحققة تحقيقا علميا، بدل الطبعات التجارية – إلا إذا تعذر إيجاد غيرها أو لنكتة علمية –؛ فاعتمدت مثلا: طبعة بيت السنة لصحيح البخاري، وطبعة المجلس العلمي الأعلى لموطأ مالك، وطبعة مؤسسة الرسالة لمسند أحمد، والطبعات التي أصدرتها دار التأصيل لكتب السنة، وكذا الطبعات التي أصلها رسائل جامعية وبحوث أكاديمية، أو التي بإشراف المراكز البحثية المختصة.

ثالثا: الجمع بين النقل الصحيح، والفهم السليم، والاستنباط الدقيق، والنقد القويم – ما استطعت إلى ذلك سبيلا – بالاستناد إلى نصوص صريحة، وأمثلة واضحة، وتحليلها من خلال مجموعة من المستويات التي تتناسب ومجال البحث، وإشكاله، وقضاياه، ومباحثه، وهي:

الفهم، والتفسير، والتعليل، والتركيب، والاستنباط. وشرطي في ذلك ألا أذكر من أقوال العلماء وكلام أبي زرعة إلا ما كان ظاهرا في الدلالة على المراد.

رابعا: عزو النصوص إلى مصادرها عند النقل عن المؤلفين، مع التزام الأمانة في ذلك، من غير تأول، ولا تمحل، ولا تحريف، ولا تقويل، فمن "أعظم المحاذير في التأليف النقلي إهمال نقل الألفاظ بأعيانها، والاكتفاء بنقل المعاني، مع قصور التأمل عن استيفاء مراد المتكلم الأول بلفظه"[(١)]، ولهذا كله أكثرت من الاقتباسات والهوامش، مبالغة في التوثيق.

خامسا: ومن بابة ذلك اتباع خطوات مطردة من بداية البحث إلى نهايته؛ من حيث طريقة العزو، أو الإحالة، أو الفهرسة، أو غير ذلك؛ فعند الإحالة على مظان المادة العلمية أذكر عنوان الكتاب، ومؤلفه، والجزء والصفحة، أو الصفحة فقط.

سادسا: وأما تخريج الأحاديث النبوية فأحلت على الصحيحين إمّا كانت البغية فيهما، مقدما البخاري على مسلم، وذاكرا للبخاري الكتاب، والباب، ورقم الحديث، ولمسلم الكتاب، ورقم الحديث، ذلك أنه لم يُترجِم للأبواب، إلا إن كان الحديث في موطأ مالك فأذكره معهما؛ لموضعه عند أهل بلدنا.

وأما باقي كتب السنة فأكتفي بذكر رقم الحديث، أو الجزء والصفحة، أو هما معا لخصوصية بعض المصادر، معتمدا في ذلك كله الترتيب التاريخي، ومسالك المحدثين وقواعدهم.

سابعا: سرت في ذكر الأعلام المنقول عنهم مكتفيا بذكر أسمائهم دون تحليتهم بألقاب أو أوصاف أو درجات علمية، تجنبا للإطالة، ولا

(١) من كلام نفيس في بيان عيوب التأليف ذكره نجم الدين أحمد بن حمدان الحنبلي (ت ٦٩٥هـ) في "صفة المفتي والمستفتي" (ص: ٣٩٥).

شك أن مقامات السادة العلماء محفوظة؛ فالإمام إمام، والحافظ حافظ، والشيخ شيخ، والدكتور دكتور، والأستاذ أستاذ.

خطة البحث:

جعلت البحث في مقدمة، وستة مباحث، وخاتمة، وفهرس محتويات البحث:

- المقدمة وفيها ذكر لموضوع البحث، وحدوده، والمنهج المتبع فيه، والخطوات الإجرائية لإنجازه، وخطته.
- المبحث الأول: مفهوم أسباب العلة.
- المبحث الثاني: السبب الأول: الوهم.
- المبحث الثالث: السبب الثاني: أخذ الحديث حال المذاكرة.
- المبحث الرابع: السبب الثالث: التلقين.
- المبحث الخامس: السبب الرابع: تشابه الاسمين.
- المبحث السادس: السبب الخامس: الإدخال على الشيوخ.
- الخاتمة وفيها ذكر لأهم الخلاصات والنتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

المبحث الأول: مفهوم أسباب العلة.

السبب من حيث اللغةُ "الحبل وهو ما يُتوصل به إلى الاستعلاء، ثم استعير لكل شيء يُتوصل به إلى أمر من الأمور؛ فقيل: هذا سبب هذا، وهذا مُسَبَّب عن هذا"[(١)].

أما من حيث الاصطلاحُ فلم أقف - بحسب بحثي واطلاعي - من خَصَّ من المتقدمين **أسباب العلة** بتعريف صريح، أو باب مستقل، إلا أقوالا مبثوثة في كتب علوم الحديث ورجاله، وأمثلة عملية في كتب العلل يمكن جمعها منها.

وأول من وجدته - بحسب ما اطلعت عليه - أفردها بمبحث مستقل، حاول جمعها فيه، مع حديث عنها بشيء من التفصيل: همام عبد الرحيم سعيد في مقدمة تحقيقه لشرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي[(٢)]، فحصرها في ثمانية أسباب رئيسية، وهي: ١- السبب العام، ٢- خفة الضبط، وكثرة الوهم، ٣- الاختلاط أو الآفة العقلية، ٤- خفة الضبط بالأسباب العارضة، ٥- قِصر الصحبة للشيخ، ٦-اختصار الحديث أو روايته بالمعنى، ٧- تدليس الثقات، ٨- الرواية عن المجروحين والضعفاء.

غير أنه لم يضع لأسباب العلة حدا اصطلاحيا.

وقد حاول محققو كتاب **العلل** لابن أبي حاتم تهذيب ما ذكره همام سعيد، اختصارا لبعض المواضع التي فيها تطويل لا يقتضيه المقام، وتحريرا لعباراته، وزيادة لبعض الأسباب، حيث أوصلوها إلى خمسة عشر سببا، وهي: الخطأ والزلل، والنسيان، والتوَقِّي والاحتراز، وأخذ

---

(١) "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير" للفيومي (٢٦٢/١).

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق همام سعيد "لشرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي (٩٣/١-١١٩). وقد تبعه فيها ماهر ياسين الفحل في كتابه "أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء" (ص: ٢٤-٣٠)، وأضاف سببين اثنين: الانقطاع في السند أو الطعن في أحد رجال الإسناد عدالة أو ضبطا، والتفرد.

الحديث حال المذاكرة، وكسل الراوي، والتصحيف، وانتقال البصر، والتفرد، والتدليس، وسلوك الجادة، والتلقين، والإدخال على الشيوخ، واختصار الحديث، والرواية بالمعنى، وجمع حديث الشيوخ بسياق واحد، ومن حدث عن ضعيف، فاشتبه عليه بثقة[(١)].

غير أن ما يمكن ملاحظته عليهم – مع التقدير لسابقتهم في تناول هذه الأسباب بالبحث – عدم تحريرهم لمفهوم أسباب العلة اصطلاحا، وفق ما يقتضيه الواقع العملي لكتب العلل، ما جعلهم يخلطون بين العلة وبين أسبابها؛ فالتصحيف مثلا علة وليس سببا، وكذا التدليس، والتفرد.

بل إن بعض ما ذكروه من أسباب راجع بعضه إلى بعض، ومندرج بعضه في بعض؛ فالأسباب الأربعة الأولى – مثلا – التي ذكرها همام سعيد: السبب العام، وخفة الضبط، وكثرة الوهم، والاختلاط أو الآفة العقلية، وخفة الضبط بالأسباب العارضة، تؤول كلها إلى وهم الراوي وخطئه، فما ذكره لا يعدو أن يكون أثرا أو صورة للوهم.

قال ابن الصلاح: "ويستعان على إدراكها [أي: العلة] بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك"[(٢)].

فميز ابن الصلاح في كلامه هذا بين قرائن إدراك العلة "= تفرد الراوي ومخالفة غيره له"، وبين العلة نفسها "= إرسال في الموصول، أو وقف

(١) ينظر: مقدمة تحقيق "العلل" لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، (١/٥٧-١٥٦).

(٢) "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص: ٩٠).

في المرفوع، أو دخول حديث في حديث"، وبين سبب العلة "= وهم الواهم"[(١)].

ويمكن الاستفادة في صياغة تعريف لأسباب العلة من الأمثلة التي أشار فيها أبو زرعة لبعض تلك الأسباب، فأقول: هي **صفات في الراوي ذاتية أو عارضة قد تؤثر في روايته فتعلها**.

والمراد **بالصفات الذاتية**: الصفات الحسية والمعنوية التي ترتبط بذات الراوي ولا تنفك عنه مطلقا، وتؤثر في روايته، مثل: الغفلة، والبلادة، والغباء، وسوء الحفظ، والعمى، والصمم، وغيرها.

والمراد **بالصفات العارضة**: صفات للراوي عرضت أو تعرض له في أحوال معينة ولا تؤثر في روايته إذا انفكت عنه، وتعلقها بعين الرواية التي وقعت فيها، مثل: التلقين، والاختلاط العارض بسبب كبر سن، أو فقد بصر، أو فقد كتب أو ضياعها....

(١) وقريب منه في التمييز بين العلة، وبين أسبابها، وبين قرائن إدراكها؛ قول ابن حجر في نزهة النظر (ص: ١٠٢): "ثم الوهم [...] إن أُطّلِع عليه بالقرائن الدالة على وهم راويه – من وصل مرسل أو منقطع أو إدخال حديث في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة، وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق – فهذا هو المعلل".

المبحث الثاني: السبب الأول: الوهم.

من أسباب العلة التي ذكرها أبو زرعة في سياق تعليله للأحاديث التي سُئل عنها: **الوهم**؛ حيث بلغ عدد مرات وروده في كتاب **العلل** لابن أبي حاتم: خمسا وثمانين (٨٥) مرة[(١)]، وبلغ عدد مرات وروده في كتاب **سؤالات البرذعي لأبي زرعة**: ثلاث مرات[(٢)]، فهو من أهم أسباب وقوع العلة في الأخبار؛ لأنه من طبيعة وجبلة بني البشر ولا ينفك عنهم، فالوهم في الرواية داخل في حديث الرواة، حتى الثقات منهم، على اختلاف درجاتهم، فلا يسلم منه كبير أحد، ولذا قال ابن المبارك (ت ١٨١هـ): "من ذا يسلم من الوهم؟!"[(٣)]، وقال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ): "الثقة وإن كان ثقة فلا بد فإنه يهم في الشيء بعد الشيء"[(٤)].

الفرع الأول: معنى الوهم لغة، واصطلاحا، وفي إطلاق أبي زرعة الرازي.

أ- معنى الوهم لغة:

- قال الفراهيدي (ت ١٧٠هـ): "الوَهْمُ: وهم القلب، والجميع: أوهامٌ. وتوهّمتُ في كذا، وأَوْهَمْتَه، أي: أغفلته [...] ويقال: وَهِمْتُ في كذا، أي: غَلِطْتُ. ووَهَمَ إلى الشيء يَهِيمُ، أي: ذهب وَهْمُه إليه.

---

(١) المسائل رقم: ٣٢، ٤٥، ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٧٨، ١٨٧، ١٩٣، ٢٢٢، ٢٦٦، ٢٧٧، ٢٩٢، ٣٥٤، ٣٥٧، ٥٠٨، ٥٢٥، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٦٦، ٥٦٧، ٦٣٣، ٦٧٦، ٧٩٠، ٧٩٧، ٨٣٠، ٨٨٤، ٩٣٦، ١٠٠٢، ١٠٥٠، ١٠٩١، ١١٠٠، ١١١٢، ١١٣٠، ١١٦١، ١١٧١، ١٢٢٠، ١٤١٣، ١٤٣٠، ١٤٤٤، ١٤٧٩، ١٤٨٩، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٤٠، ١٥٤٢، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٢، ١٥٧٦، ١٥٩٣، ١٦٣٧، ١٦٤٠، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٧٠٧، ١٧٥٠، ١٧٥٢، ١٧٥٧، ١٧٧٤، ١٧٧٦، ١٩٥٦، ١٩٦٩، ١٩٧١، ٢٠٧٣، ٢١٠٤، ٢١٥٧، ٢١٧٠، ٢١٩٤، ٢١٩٩، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠٧، ٢٥٦٥، ٢٥٧٨، ٢٦٧٦، ٢٧٠٢، ٢٧٢٠، ٢٧٣٠.

(٢) المسائل رقم: ١٥، ٣٢، ٣٩٧.

(٣) "شرح علل الترمذي" لابن رجب (١/١٥٩).

(٤) "الكامل في الضعفاء" لابن عدي (٨/٦١٥).

وأَوْهَمْتُ في كتابي وكلامي إيهاما، أي: أسقطتُ منه شيئا. ووَهِمَ يَوْهَمُ وهما، أي: غلط"[(١)].

- وقال الجوهري (ت ٣٩٣هـ): "وهم في الحساب أَوهَمُ وهْما إذا غلطتُ فيه وسَهوْت، ووَهَمتُ في الشيء أَهِمُ وَهْما إذا ذهب وَهُمُك إليه وأنت تريد غيره"[(٢)].

- وقال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): "الوَهْمُ: وَهْمُ القلب. يقال: وَهَمْتُ أَهِمُ وَهْمًا، إذا ذهب وَهْمِي إليه. ومنه قِيَاسُ التُّهمَةِ. وَأَوْهَمْتُ في الحِسَابِ، إذا تَرَكْتُ منه شيئا. وَوَهِمْتُ: غَلِطْتُ، أَوْهَمَ وَهَما"[(٣)].

مما تقدم من نقول عن أهل اللغة يتحصّل لنا أن لضبط الفعل "وهم" وجهين:

الأول: وَهَمَ، يَهِمُ، وَهْمًا، كوَعَد يَعِدُ وعدا، وهو بمعنى: ما سبق الذهن إليه مع إرادة غيره.

الثاني: وَهِمَ، يَوْهَمُ، وَهَمًا، كوَجِلَ، يَوْجَلُ، وَجَلاً، وهو بمعنى ما غلط فيه المرء وجه الصواب، مع إرادته ذلك الغلط؛ لأنه الصواب في ظنه.

ب- معنى الوهم اصطلاحا:

لم أجد فيما وقفت عليه من كُتُبِ علوم الحديث تعريفا اصطلاحيا للوهم، إلا قول ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): "ثم **الوهم** [...] إن أُطّلِع عليه بالقرائن الدالة على وهم راويه - من وصل مرسل أو منقطع أو إدخال حديث في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة، وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق - فهذا هو **المعلل**"[(٤)]، فجعل الوهم مرادفا للمعلل. غير أن الواقع العملي يظهر أن علماء الحديث أعملوه

(١) "العين" للفراهيدي (٤/١٠٠).
(٢) "تاج اللغة وصحاح العربية" للجوهري (٥/٢٠٥٤-٢٠٥٥).
(٣) "مقاييس اللغة" لابن فارس (٦/١٤٩).
(٤) "نزهة النظر" لابن حجر (ص: ١٠٢).

وأرادوا به **كل غلط من الراوي في ضبطه للأسانيد، أو المتون، أو فيهما معا**.

ويكون الوهم إما بالزيادة، أو النقصان، أو التحريف، أو إبدال إسناد بآخر، أو رفع الموقوف، أو وصل المرسل، أو تغيير في ألفاظ الحديث، إلى غير ذلك من أنواع الأوهام[(١)].

قال المزي (ت ٧٤٢هـ): "الوهم يكون تارة في الحفظ، وتارة في القول، وتارة في الكتابة"[(٢)].

"ويخطئ بعض المعاصرين فيقرأ هذا الفعل، أو: يضبطه هكذا: **وَهَمَ** بفتح الهاء، ويقرأ الاسم ويضبطه هكذا: **وَهْمٌ** بسكون الهاء. والصواب في الفعل هنا: **وَهِمَ** بكسر الهاء، وفي الاسم: **وَهَمٌ** بفتح الهاء [...] والوَهَمُ - بفتح الهاء - هو الشائع الذي يستعمله المحدثون، عند ذكر خطأ الراوي أو: الشيخ، فيقولون: في حديثه وَهَمٌ، أو: في كلامه وَهَمٌ، أي: غلط، وفي أحاديثه أوهام أو: له أوهام، أي: أغلاط"[(٣)].

* الوهم عند أبي زرعة:

أما الوهم عند أبي زرعة فمن خلال **تتبعي** للأحاديث التي قال فيها: وهم، أو ويهم فيه فلان، تبين لي أنه أطلقه على **غلط الراوي في الإسناد أو المتن سهوا وهو يظنه صوابا**.

وإنما قلت: **غلط** وعدلت عن لفظة **خطأ**؛ لأن الخطأ - عند أبي زرعة - من ألفاظ التعليل العامة المجملة، إذ بين الخطأ والوهم عموما وخصوصا؛ فكل وهم يُعد خطأ، وليست كل الأخطاء وهما، فالخطأ أشمل للوهم وغيره.

---

(١) ينظر: "الوهم في روايات مختلفي الأمصار" للوريكات (ص: ٢٩-٣٢).

(٢) "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للمزي (٣/٣١٦).

(٣) من كلام عبد الفتاح أبو غدة في تحقيقه لـ "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" لأبي الحسنات اللكنوي (ص: ٥٥٠-٥٥١).

وقولي: **الراوي** لأن الوهم يختص بغلط الراوي نفسه، لا ما يقع عليه من غيره، من علة الإدخال على الشيوخ كتابة، وعلة التلقين مشافهة.

وإنما قلت: **سهوا** احترازا من الغلط الواقع عمدا، فإنه لا يدخل في الوهم، كالتدليس، والكذب، وسرقة الحديث، فخرج الراوي الكذاب، والمتهم بالكذب، والمدلس.

وقولي: **وهو يظنه صوابا**، فهو يريد ذلك الغلط، لا لقصد الغلط، ولكن لأنه الصواب في ظنه، مثل ما وقع لمالك في روايته لحديث: ﴿**لا يرث المسلم الكافر**﴾؛ فقد رواه عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان بن عفان، عن أسامة بن زيد، فصحف مالك في عمر بن عثمان، وإنما هو عمرو بن عثمان، فقال له يحيى بن سعيد القطان: عمرو بن عثمان، فأبى أن يرجع، وقال: "قد كان لعثمان ابنٌ يقال له: عمر، هذه داره"[(١)].

قال يحيى بن معين: "قال لي عبد الرحمن بن مهدي: قال لي مالك بن أنس: تَرَاني لا أعرف عمر من عمرو؟ هذه دار عمر، وهذه دار عمرو، فقلت له: فكيف حدثكم؟ قال: كان يقول: عمر"[(٢)].

هذا، ومما ينبغي التنبيه عليه أن أسباب وقوع العلة في الأحاديث - في حقيقة الأمر - تؤول كلها إلى وهم الراوي وراجعة إليه، يقول مسلم (ت ٢٦١هـ) في سياق حديثه عن وهم الرواة: "فمنهم الحافظُ المتقنُ الحفظِ، المتوقِّي لما يلزم توقِّيه فيه، ومنهم المتساهل المُشِيبُ حفظه بتوهم يتوهَّمُه، أو تلقين يُلَقَّنه من غيره، فيخلطُه بحفظه ثم لا يميزُهُ عن أدائه إلى غيره، ومنهم من همهُ حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر؛ يتخرَّصُها من بُعْدٍ، فيحيلها بالتوهُّم على قوم

(١) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (١/٢٤١-٢٤٢).
(٢) "غرائب مالك بن أنس" لابن المظفر (ص: ٨٧-رقم: ٦٩).

غير الذين أُدِّيَ إليه عنهم، وكل ما قلنا من هذا في رواة الحديث ونُقال الأخبار فهو موجود مستفيض"[(١)].

ومن ذلك تسمية أبي علي الغساني (ت ٤٩٨هـ) العلة وهما، فقال: "هذا كتابٌ يتضمن التنبيه على **الأوهام** الواقعة في المسندين الصحيحين، وذلك في ما يخص الأسانيد وأسماء الرواة"[(٢)]، وقال في موضع آخر: "وهذا كتاب يتضمن التنبيه على ما في كتاب مسلم بن الحجاج من **الأوهام**"[(٣)]، ونحوه قول ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) السابق: "ثم **الوهم** [...] إن أُطّلِع عليه بالقرائن الدالة على وهم راويه [...] فهذا هو **المعلل**"[(٤)].

الفرع الثاني: أمثلة تطبيقية.

* **المثال الأول**: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن حديث رواه محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، عن محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوِي، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن علي، عن النبي ﷺ - في الوضوء - أنه قال: ﴿**هذا وضوء من لم يحدث**﴾؟ قال أبو زرعة: **هذا خطأ**؛ إنما هو: الأعمش، عن عبد الملك بن ميسرة، عن النَّزَّال، عن علي، عن النبي ﷺ. قلت لأبي زرعة: **الوهم** ممن هو؟ قال: من الطفاوي. قلت: ما حال الطفاوي؟ قال: صدوق، إلا أنه **يهم** أحيانا"[(٥)].

روى الأعمش سليمان بن مهران هذا الحديث واختلف عنه من وجهين:

- الوجه الأول: عن الأعمش، عن عبد الملك بن ميسرة، عن النَّزَّال بن سَبْرَة، عن علي بن أبي طالب ﷺ، عن النبي ﷺ. رواه عن الأعمش:

---

(١) "التمييز" لمسلم (ص: ١٧٠).

(٢) "تقييد المهمل وتمييز المشكل" للغساني (٢/٥٦٥).

(٣) نفسه (٣/٧٦٣).

(٤) "نزهة النظر" لابن حجر (ص: ١٠٢).

(٥) "العلل" لابن أبي حاتم (المسألة: ٧).

أبو الأحوص سلام بن سليم[(١)]، وأبو حفص عمر بن عبد الرحمن الأبار[(٢)]، ومحمد بن فضيل[(٣)].

- الوجه الثاني: عن الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن علي بن أبي طالب ﷺ، عن النبي ﷺ؛ رواه عنه: محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوِي[(٤)].

وقد علل أبو زرعة طريق الطُّفَاوِي؛ لتفرده بها، وقد سلك الجادة، حيث قال: عن الأعمش، عن أبي وائل، والثقات[(٥)] من أصحاب الأعمش يخالفونه، فيقولون: عن الأعمش، عن عبد الملك بن ميسرة، عن النَّزَّال بن سَبْرَة؛ "فلا يكاد يُرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيرا، فيسلكه من لا يحفظ"[(٦)].
والطُّفَاوِي، وثقه ابن المديني، وقال فيه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود: "ليس به بأس"، وزاد أبو حاتم: "صدوق، صالح، **إلا أنه يهم أحيانا**"[(٧)].

* **المثال الثاني**: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن الأسود بن يزيد قال: قال معاذ: ﴿**لما بعثني رسول الله ﷺ إلى**

(١) ذكره الدارقطني في "علل الأحاديث" (١٤٠/٤).
(٢) ذكره الدارقطني في "علل الأحاديث" (١٤٠/٤).
(٣) رواه أحمد في "المسند" (رقم: ٥٨٣)، والترمذي في "شمائل النبي ﷺ" (رقم: ٢٠٩)، والبزار في "المسند" (رقم: ٧٨١).
(٤) لم أقف على من رواه من هذا الطريق، وقد ذكره الدارقطني في "علل الأحاديث" (١٤٠/٤).
(٥) سلام بن سليم، قال فيه ابن حجر في "تقريب التهذيب" (ص: ٢١٢): "ثقة، متقن، صاحب حديث".
- أبو حفص الأبار، قال فيه ابن حجر في "تقريب التهذيب" (ص: ٣٧٠): "صدوق، وكان يحفظ وقد عمي".
- محمد بن فضيل، قال فيه ابن حجر في "تقريب التهذيب" (ص: ٤٥٧): "صدوق عارف، رمي بالتشيع".
(٦) "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي (٧٢٥/٢).
(٧) تنظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" للمزي (٤٠٩/٦)، ولخص ابن حجر حاله في "تقريب التهذيب" (ص: ٤٤٨) فقال: "صدوق يهم".

اليمن، أمرني أن أَقْسِم فيهم، وللبنت النصف، وللأخت النصف﴾[(١)]. قال أبو زرعة: هذا وَهَمٌ؛ روى الناسُ هذا الحديث، عن المسيب بن رافع، عن الأسود، عن معاذ قال: ﴿**أمرني رسول الله** ﷺ﴾[(٢)]"[(٣)].

هذا الحديث تفرد به إسحاق بن يحيى بن طلحة التيمي، عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد، عن أبيه، عن معاذ بن جبل ﷺ. وإسحاق[(٤)] هذا وهاه أبو زرعة، وقال فيه ابن معين: "ليس بشيء، لا يُكتب حديثه"، وتركه أحمد، والفلاس، والنسائي[(٥)]. بل وهن أبو حاتم أمره حتى قال فيه: "لا يُمكننا أن نعتبر بحديثه"[(٦)].

وقد وهم في هذا الحديث - كما قال أبو زرعة - إذ لم يتابعه أحد على روايته عن عبد الرحمن ابن الأسود، عن أبيه، عن معاذ بن جبل ﷺ، **وعلته** زيادة راو في إسناده.

ووهمه فيه عن غير قصد منه؛ فقد "كان رديء الحفظ، سيء الفهم، **يخطئ ولا يَعلم**، ويَروي ولا يَفهم"[(٧)].

وقد صح الحديث من رواية المسيب بن رافع، عن الأسود بن يزيد، عن معاذ بن جبل، كما رجح أبو زرعة؛ ليس فيه عبد الرحمن بن الأسود، بقرينة رواية **الأكثرية** له كذلك عن المسيب بن رافع.

---

(١) لم أقف على من خرجه من طريق إسحاق بن يحيى بن طلحة.

(٢) أخرجه الدارقطني في "السنن" (رقم: ٤١٠٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٩٥/٨).

(٣) "العلل" لابن أبي حاتم (رقم: ١٦٣٧).

(٤) قال فيه البخاري: "يهم في الشيء بعد الشيء إلا أنه صدوق"، وقال العجلي، وأبو حاتم، والترمذي، وأبو علي الطوسي: "ليس بالقوي"، وضعفه ابن البرقي، وأبو داود، والساجي، والعقيلي، وأبو العرب، والدارقطني، وغيرهم. تنظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (١٦٨/٢)، و"الضعفاء الكبير" للعقيلي (٢٨٦/١)، و"تهذيب الكمال" للمزي (٢٠٢/١).

(٥) تنظر أقوالهم في: "تهذيب التهذيب" لابن حجر (١٢٩/١).

(٦) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (١٦٨/٢)، و"العلل" لابن أبي حاتم (٥٥٥/٤).

(٧) "المجروحين من المحدثين" لابن حبان البستي (١٤٣/١).

والمسيب[(١)] وثقه ابن معين، والعجلي، وابن حبان[(٢)].

وقد تابعه جماعة من الثقات وهم: إبراهيم النَّخَعِي[(٣)]، ومحمد بن سيرين[(٤)]، ووَبَرَة بن عبد الرحمن[(٥)]، وأشعث بن أبي الشعثاء[(٦)]، وأبو حسان مسلم الأعرج[(٧)]، خمستهم عن الأسود، عن معاذ.

* **المثال الثالث**: قال ابن أبي حاتم: "سُئل أبو زرعة عن حديث رواه عمرو بن عاصم، عن عِمران القطان، عن مَعمر، عن الزهري، عن أنس، قال: لما توفي رسول الله ﷺ ارتدت العرب، فقال عمر: يا أبا بكر أتريد أن تقاتل العرب؟ فقال أبو بكر: إنما قال رسول الله ﷺ: ﴿**أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة**﴾؛ ولو منعوني عقالا... وذكر الحديث؟ قال أبو زرعة: هذا وهم؛ إنما هو الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة"[(٨)].

مدار الحديث على الزهري، وقد اختلف عليه من وجهين:

- **الوجه الأول**: رواه عمرو بن عاصم الكِلابي، عن عمران القطان، عن معمر بن راشد، عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه[(٩)].

---

(١) تنظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" للمزي (٧/١١٤-١١٥).

(٢) تنظر أقوالهم في: "تهذيب التهذيب" لابن حجر (٤/٨٠).

(٣) رواه البخاري في "الجامع الصحيح"، كتاب الفرائض، باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة، (رقم: ٦٧٤١).

(٤) رواه عبد الرزاق في "المصنف" (رقم: ١٧٣٤٧)، وسعيد بن منصور في "السنن" (رقم: ٣٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (رقم: ٣١٧٢١).

(٥) رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (رقم: ٣١٧١٧).

(٦) رواه البخاري في "الجامع الصحيح"، كتاب الفرائض، باب ميراث الأخوات والإخوة، (رقم: ٦٧٣٤).

(٧) رواه أبو داود في "السنن" (رقم: ٢٨٨٠)، والدارقطني في "السنن" (رقم: ٤١٠٨).

(٨) "العلل" لابن أبي حاتم (رقم: ١٩٣٧، ١٩٥٢، ١٩٧١).

(٩) أخرجه البزار في "المسند" (رقم: ٣٨)، والنسائي في "السنن الكبرى" (رقم: ٣٦١٩-٤٤٩٦)، وفي "المجتبى" (رقم: ٣١١٧-٤٠٠٤)، وأبو يعلى في "المسند الصغير" (رقم: ٦٣)، وابن خزيمة في "مختصر المختصر" (رقم: ٢٣١٤)، والحاكم في "المستدرك" (رقم: ١٤٤٥)، والبيهقي في "السنن الكبير" (رقم: ١٦٧٣٢).

وهذا الوجه أعله أبو زرعة **بسبب** وهم عِمران بن دَاوَر القطان فيه، **وعلته** تغيير رجال بعض الإسناد، وعمران ضعيف؛ ضعفه: يحيى القطان، وابن معين، وأبو داود، والنسائي، والعُقَيلي، وابن عدي، وابن شاهين، وقال فيه البخاري: "صدوق يهم"، وقال الدارقطني: "كان كثير المخالفة والوهم"[(١)].

وفي مقابلهم وثقه العِجلي، وابن حبان، وهما من المتسامحين في التوثيق[(٢)]، فجرح الجارحين أقوى؛ لأن معهم زيادة علم، وهذا واضح في عبارة الدارقطني.

فالراوي متى كثر وهمه إلى جنب ما روى، صار به إلى مرتبة في الجرح، تتفاوت قدرا، وقد تبلغ به إلى حد ترك حديثه إذا فحش منه الوهم وكثر[(٣)]، قال الشافعي: "من كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل صحيح: لم نَقبل حديثه"[(٤)].

وممن أعل الحديث من هذا الوجه أيضا: البزار وقال: "هذا الحديث لا نعلمه يُروى عن أنس، عن أبي بكر إلا من هذا الوجه، وأحسب أن عمران أخطأ في إسناده [...] فقلب عمران إسناد هذا الحديث، فجعله عن معمر، عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر"[(٥)]. والترمذي فقال: "روى عمران القطان هذا الحديث عن معمر، عن الزهري، عن أنس بن

---

(١) تنظر أقوالهم في: "تهذيب التهذيب" لابن حجر (٣/٣١٨-٣١٩).

(٢) قال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في ابن حبان: "وهو معروف بالتساهل في باب النقد"، "النكت" (٢/٧٢٦).
وقال المعلمي (ت ١٣٨٦هـ) في العجلي: "العجلي قريب منه [يقصد: ابن حبان] في توثيق المجاهيل من القدماء". "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل" (١/٦٦)، وقال الألباني (ت ١٤٢٠هـ): "فالعجلي معروفٌ بالتساهل في التوثيق كابن حبان تماما. فتوثيقه مردودٌ إذا خالف أقوال الأئمة الموثوق بنقدهم وجرحهم". "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢/٢١٨).

(٣) ينظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص: ١١٩-١٢٠)، و"النكت على ابن الصلاح" للزركشي (٣/٤٢٥).

(٤) "الرسالة" للشافعي (ص: ٤٠٠-فقرة رقم: ١٠٤٤).

(٥) "المسند" للبزار (١/٩٩).

مالك، عن أبي بكر، وهو حديث خطأ، وقد خُولف عمران في روايته عن معمر"[١].

- والنسائي فقال: "عمران القطان ليس بالقوي في الحديث، وهذا الحديث خطأ"[٢].

- **الوجه الثاني**: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة ﷺ - وهو الوجه الذي رجحه أبو زرعة - رواه عنه:

أ- عُقيل بن خالد الأيلي[٣]، وهو ثقة ثبت[٤]، وقدمه أبو حاتم على معمر في الزهري؛ لأنه كان صاحب كتاب؛ كان يلزم الزهري في سفره وحضره[٥]، وكان يكتب عنه.

ب- محمد بن الوليد بن عامر الزُّبيدي[٦]، وهو ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري[٧].

ج- شعيب بن أبي حمزة[٨]، وهو ثقة عابد، وقال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري[٩].

د- معمر بن راشد الصنعاني، "ثقة ثبت فاضل"[١٠]:

وقد رُوي عنه مرة موصولا، ومرة مرسلا:

---

(١) "الجامع الكبير" للترمذي (٥٠٨/٣).

(٢) النسائي في: "السنن الكبرى" (٤٠١/٦)، وفي "المجتبى من السنن" (٣٤٤/٥).

(٣) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح"، كتاب الاعتصام بالسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، (رقم:٧٢٨٤-٧٢٨٥)، ومسلم في "المسند الصحيح"، كتاب الإيمان، (رقم: ١٢).

(٤) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٣٥٠).

(٥) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٥٨/٧-٥٩).

(٦) أخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (رقم: ٤٤٩٣)، وفي "المجتبى" (رقم: ٣١١٤)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (رقم: ٥٨٥٣)، وابن منده في "الإيمان" (رقم: ٢١٦)، كلهم من طريق الزُّبيدي، عن الزهري، به.

(٧) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٤٦٧).

(٨) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح"، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، (رقم: ١٣٩٩-١٤٠٠).

(٩) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٢١٨).

(١٠) نفس المصدر (ص: ٤٩٧).

فأما الرواية الموصولة: فأخرجها أحمد في "المسند" (رقم: ٣٣٥)، من طريق رباح بن زيد الصنعاني، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة ﷺ.

وأخرجها البزار في "البحر الزخار" (رقم: ٢١٦)، عن سلمة بن شبيب، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة ﷺ.

وأما الرواية المرسلة: فأخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (رقم: ٧١٣١-١٠٨٦٥-١٩٩١٨) - وعنه أحمد في "المسند" (رقم: ٢٣٩) -، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، مرسلا.

وتابع عبدَ الرزاق على روايته كذلك: رباحُ بن زيد عند الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (رقم: ٥٨٥٧)، ثم ذكر الحديث وليس فيه ذكر أبي هريرة. قال: فقيل لعبد الرزاق: عن أبي هريرة؟ قال: لا.

ويشبه أن يكون معمر كان ينشط في الرواية مرة فيوصله، ويفتر مرة عنه فيرسله؛ فقد كان ذلك دأبه.

وقد صرح بذلك تلميذه عبد الرزاق، فقال أبو داود: "ذَكر عبد الرزاق أن معمرا كان يُحدِّثهم بالحديثِ مرة مرسلا فيكتبونه، ويُحدِّثهم مرة به فَيُسنِدُه فيكتبونه، وكلٌ صحيح عندنا. قال عبد الرزاق: فلما قَدِمَ ابنُ المبارك على معمر أسندَ له معمرٌ أحاديثَ كان يوقفها"[(١)].

فإرسال معمر لحديث مسند في بعض الأحيان يرجع إلى شيء من الفتور والكسل، يدل على ذلك تصحيح عبد الرزاق للوجهين جميعا بقوله: "وكل صحيح عندنا"، فلما يجيء الغريب عن بلدهم، مثل: عبد الله بن المبارك، ممن لا يتهيأ له تعدد المجالس وطول الملازمة، ينشط له معمر، فيتم له الرواية على وجهها.

(١) "السنن" لأبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، دمشق، سنة: ٢٠٠٩، (٥٦٩/٦).

هـ- سفيان بن حسين الواسطي[١]، وهو ثقة في غير الزهري باتفاقهم[٢].

و- إبراهيم بن مرة الشامي[٣]، وهو صدوق[٤].

ز- النعمان بن راشد الجزري[٥]، وهو صدوق سيء الحفظ[٦].

وظاهر مما سبق رجحان هذا الوجه؛ فقد رواه ثقات أصحاب الزهري عنه: شعيب بن أبي حمزة، وعُقيل بن خالد، ومحمد بن الوليد، ومعمر بن راشد، واتفق عليه الشيخان: البخاري، ومسلم.

* **المثال الرابع**: قال ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عن حديث رواه يزيد بن هارون، عن محمد بن عبد الرحمن ابن المجبر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: ﴿**ما بين المشرق والمغرب قبلة**﴾[٧]؟ فقال أبو زرعة: هذا وَهم؛ الحديث حديث ابن عمر: موقوف"[٨].

الحديث من هذا الطريق تفرد به محمد بن عبد الرحمن بن المُجَبَّر، وهو متروك الحديث، وفي روايته عن نافع مناكير كما قال صالح جزرة[٩]. وقال فيه ابن حبان: "ينفرد بالمعضلات عن الثقات، ويأتي بأشياء مناكير عن أقوام مشاهير، لا يُحتج به"[١٠].

(١) أخرجه أحمد في "المسند" (رقم: ٦٧)، والنسائي في "السنن الكبرى" (رقم: ٣٦٢١)، وفي "المجتبى من السنن" (رقم: ٤٠٠٦)، من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، به.

(٢) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ١٩٤).

(٣) أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (رقم: ٩٤١)، وفي "مسند الشاميين" (رقم: ٦٤٥)، وأبو الفضل الزهري في "حديثه" (رقم: ١٦٥)، من طريقه إبراهيم، عن الزهري به.

(٤) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٤٩).

(٥) أخرجه البزار في "المسند" (رقم: ٢١٧) من طريق النعمان، عن الزهري به.

(٦) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٥٢٠).

(٧) أخرجه الدارقطني في "السنن" (رقم: ١٠٦١)، والحاكم في "المستدرك على الصحيحين" (رقم: ٧٥٤)، والبيهقي في "السنن الكبير" (٣/٣١٦-رقم: ٢٢٦١)، من طريق يزيد بن هارون، عن محمد بن عبد الرحمن بن المجبر، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ مرفوعا.

(٨) "العلل" لابن أبي حاتم (رقم: ٥٢٨).

(٩) تنظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٧/٤٢٧)، و"الضعفاء الكبير" للعقيلي (٣/٥١٢)، و"لسان الميزان" لابن حجر (٧/٢٧٨).

(١٠) "المجروحين" لابن حبان (٢/٢٧٢-٢٧٣).

وقد تابعه على رفعه عبيد الله بن عمر[(١)]؛ وهذه متابعة لا تنفع في شيء، فوجودها مثل عدمها؛ إذ إن في سند الطريق إلى عبيد الله بن عمر: يعقوب بن يوسف الخلال، لم أجد من ذكره أو ترجم له[(٢)].

لذلك رجح أبو زرعة الوقف من طريق ابن عمر ﷺ.

فقد رواه عنه موقوفا كل من: عبد الله بن بريدة، والقسام بن عبد الرحمن، ونافع مولاه.

* فأما رواية عبد الله بن بريدة؛ فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (رقم: ٧٥١١)، من طريق وكيع، عن مالك بن مِغْول، عن عبد الله بن بريدة، عن ابن عمر.

وهذا إسناد رجاله ثقات؛ فأما وكيع بن الجراح فثقة حافظ عابد[(٣)]، وأما مالك بن مِغْوَل فثقة ثبت[(٤)]، وأما عبد الله بن بُريدة بن الحصيب فثقة[(٥)].

* وأما رواية القاسم بن عبد الرحمن؛ فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (رقم: ٧٥١٢)، من طريق وكيع، عن المسعودي، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن ابن عمر بنحوه.

وهذا إسناد رجاله ثقات، فأما عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي فصدوق اختلط قبل موته، إلا أنه من روايته عن القاسم

---

(١) أخرجه الدارقطني في "السنن" (رقم: ١٠٦٠)، وفي "العلل" (٣١/٢)، والحاكم في "المستدرك على الصحيحين" (٣٩/٢-رقم: ٧٥٣) – وعنه البيهقي في "السنن الكبير" (٣١٧/٣-رقم: ٢٢٦٢) –، كلهم من طريق أبي يوسف الخلال يعقوب بن يوسف، حدثنا شعيب بن أيوب، حدثنا عبد الله بن نمير، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رفعه.
وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين؛ فإن شعيب بن أيوب ثقة، وقد أسنده".
وفيما قاله الحاكم نظر؛ فشعيب بن أيوب بن رُزَيق الصَّرِيفيني وإن كان ثقة فليس من رجال الشيخين، بل من رجال أبي داود فقط. تنظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" للمزي (٣٩٣/٣).

(٢) ينظر: "تراجم رجال الدارقطني في سننه" لمقبل بن هادي الوادعي (ص: ٤٩٨).

(٣) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٥٣٧). وللتوسع في ترجمته ينظر: "تهذيب الكمال" للمزي (٤٦١/٧-٤٦٧).

(٤) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٤٧٣). وللتوسع في ترجمته ينظر: "تهذيب الكمال" للمزي (٢٢/٧).

(٥) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٢٤٧). وللتوسع في ترجمته ينظر: "تهذيب الكمال" للمزي (٩٣/٤-٩٤).

بن عبد الرحمن، ورواية وكيع عنه، وقد نص غير واحد على أنها من صحيح حديثه[(١)]، وأما القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود فثقة عابد[(٢)].

* وأما رواية نافع؛ فرواها عنه كل من: عبيد الله بن عمر، وأيوب السختياني.

- فرواية عبيد الله بن عمر؛ أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (رقم: ٢٩١) من طريق حماد بن مَسْعَدَة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

وهذا إسناد رجاله ثقات: حماد بن مسعدة ثقة[(٣)]، وعبيد الله بن عمر ثقة ثبت[(٤)].

- ورواية أيوب؛ أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (رقم: ٣٧٥٨)، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر.

وهذا إسناد رجاله ثقات، فأما معمر بن راشد فثقة ثبت فاضل[(٥)]، وأما أيوب السَّختياني فثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد[(٦)].

ومنه يظهر رجحان طريق من أوقفه على ابن عمر على طريق من رفعه.

* **المثال الخامس**: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع، عن الزهري، عن عبد الله بن عبيد الله بن ثعلبة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ﴿**الأنصار**

(١) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٢٩٧). وللتوسع في ترجمته ينظر: "تهذيب الكمال" للمزي (٤/٤٢٧-٤٢٩).
(٢) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٤٠٦). وللتوسع في ترجمته ينظر: "تهذيب الكمال" للمزي (٦/٧١-٧٢).
(٣) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ١٣٢). وللتوسع في ترجمته ينظر: "تهذيب الكمال" للمزي (٢/٢٨٤-٢٨٥).
(٤) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٣٢٧). وللتوسع في ترجمته ينظر: "تهذيب الكمال" للمزي (٥/٥٤-٥٦).
(٥) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٤٩٧). وللتوسع في ترجمته ينظر: "تهذيب الكمال" للمزي (٧/١٨١-١٨٣).
(٦) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٧٣). وللتوسع في ترجمته ينظر: "تهذيب الكمال" للمزي (٢/٣١٤-٣١٥).

أعفة صبر، والناس تبع لقريشﷺ؟ فقالا: هذا وهم؛ رواه يونس، عن الزهري، عن يزيد بن وديعة بن خذام، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وقالا: هذا الصحيح"[(١)].

مدار الحديث على ابن شهاب الزهري، واختلف عنه من وجهين:

- الوجه الأول: الزهري، عن عبد الله بن عبيد الله بن ثعلبة، عن أبي هريرة ﷺ رفعه؛ رواه عنه: إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع[(٢)].

وقد حكم أبو زرعة بوَهَم هذا الطريق؛ وهو من جنس ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد. والوهم فيه من إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمّع، وقد ضعفه غير واحد؛ فقال فيه البخاري، وأبو حاتم: "كثير الوَهَم"[(٣)]، ومن وهمه أنه "كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل"[(٤)]، ولعل سبب وقوع ذلك منه ما ذكره ابن أبي خيثمة من أنه: "كان أصم شديد الصمم، وكان يجلس إلى جنب الزهري فلا يكاد يَسمع إلا بعد كد"[(٥)]. فكَثْرَةُ وهمه نتيجة لمؤثرات أصابته فاختل لها حفظه وضبطه.

ولهذا الطريق علة أخرى؛ ففي إسناده عبد الله بن عبيد الله بن ثعلبة الأنصاري[(٦)]: مجهول لا يُعرف، "ما روى عنه سوى الزهري"[(٧)].

- الوجه الثاني: الزهري، عن يزيد بن وديعة بن خِذام، عن أبي هريرة

---

(١) "العلل" لابن أبي حاتم (رقم: ٢٥٧٨).

(٢) ذكره ابن أبي حاتم في "العلل" (٥٢٣/٦)، ولم أقف على من أخرجه.

(٣) "تهذيب الكمال" للمزي (١٠١/١).

(٤) "المجروحين" لابن حبان (٩٩/١).

(٥) "التاريخ الكبير-السفر الثالث" لابن أبي خيثمة (٢٦٤/١ وَ ٢٥٧/٢)

(٦) ويقال: عبيد الله بن عبد الله بن ثعلبة. تنظر ترجمته في: "التاريخ الكبير" للبخاري (١٣٨/٥)، و"تهذيب الكمال" للمزي (٤١/٥).

(٧) "ميزان الاعتدال" للذهبي (١١/٣).

رفعه؛ رواه عنه: يونس بن يزيد الأيلي[١]. ويونس ثقة[٢]، وقد تكلم أحمد في بعض حديثه عن الزهري، غير أنه لم ينفرد به؛ فقد تابعه على روايته عن الزهري كل من:

أ- شعيب بن أبي حمزة[٣]، وهو ثقة عابد، قال ابن معين: "من أثبت الناس في الزهري"[٤].

ب- وعثمان بن عمر التيمي[٥]، وهو مقبول[٦].

غير أن لهذا الطريق علة؛ فيزيد بن وديعة[٧] لا يُعرف إلا برواية الزهري عنه، كما قال ابن حبان[٨]، وأما ابن أبي حاتم فذكره وبيض له[٩].

* **المثال السادس**: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه مُحاضِر بن المُوَرِّع، عن هشام بن عروة، عن وَهْب بن كيسان، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في الدجال: ﴿**ما من نبي إلا وقد أنذر أمته الدجال...**﴾، وذكر الحديث؟ فقالا: هذا وَهَمٌ، وَهِمَ فيه محاضر؛ وإنما هو: هشام بن عروة، عن وهب بن كيسان، عن عبيد ابن عمير، عن النبي ﷺ: مرسل"[١٠].

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (رقم: ١٧٤٠)، وابن حبان في "الصحيح-الإحسان" (رقم: ٦٣٠٣).

(٢) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٥٧٠). وللتوسع في ترجمته ينظر: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣٠٤/٩-٣٠٦)، و"تهذيب الكمال" للمزي (٢٢١/٨-٢٢٢).

(٣) أخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣٨٣/١-٣٨٤)، والطبراني في "مسند الشاميين" (رقم: ٣٢١٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٧١/١٥).

(٤) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٢١٨).

(٥) أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (رقم: ١٧٤١).

(٦) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٣٤٠).

(٧) تنظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣٥٦/٩)، و"الثقات" لابن حبان (٥٣٧/٥).

(٨) "الثقات" لابن حبان (٥٣٧/٥).

(٩) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣٥٦/٩).

(١٠) "العلل" لابن أبي حاتم (ص: ٢٧٢٠).

مدار الحديث على هشام بن عروة[١]، وقد اختلف عنه من وجهين:

- الوجه الأول: هشام، عن وهب بن كيسان، عن ابن عمر رفعه؛ رواه عنه: محاضر بن المورِّع[٢].

وقد قال أبو زرعة: إن محاضرا وهم فيه؛ وهو من جنس تعارض الوصول والإرسال، ومحاضر وإن كان صدوقا، إلا أنه كانت فيه غفلة[٣]، قال أبو سعيد الحداد (ت ٢٢١هـ)[٤]: "محاضر لا يحسن يصدق، فكيف يُحسن يكذب؟! كنا نوقفه على الخطأ في كتابه، فإذا بلغ ذلك الموضع أخطأ"[٥]، وقال أحمد بن حنبل: "لم يكن من أصحاب الحديث، كان **مغفلا جدا**"[٦].

فضعف محاضر إذن ضعف ذاكرة؛ لأنَّ الفطنة والذكاء من مقومات الضبط، واستدامة الحفظ ورسوخه في الذهن، فإذا فقد الراوي هذه الخاصية، لم يُؤمن على ما ينفرد به[٧].

- الوجه الثاني: عن هشام بن عروة، عن وهب بن كيسان، عن عبيد بن عمير، عن النبي ﷺ، مرسلا؛ رواه عنه: أبو معاوية محمد بن خازم[٨]، وعبد الله بن داود الخُريبي[٩]. وهذا الوجه - وإن كان مرسلا -

---

(١) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، **ثقة فقيه ربما دلس**، أخرج له الجماعة (ت ١٤٦هـ). "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٥٢٩).

(٢) أخرجه ابن حبان في "الصحيح-الإحسان" (رقم: ٦٨٢١)، وابن منده في "التوحيد" (رقم: ٤٢٠)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (رقم: ١٠١٩).

(٣) قال فيه أبو زرعة: "صدوق"، وقال أبو حاتم: "ليس بالمتين يُكتب حديثه"، وقال النسائي: "ليس به بأس". تنظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٤٩٩/٨)، و"تهذيب الكمال" للمزي (٤٣/٧-٤٤).

(٤) أحمد بن داود، أبو سعيد الواسطي، الحداد. وثقه ابن معين، وقال ابن حبان: "كان حافظا متقنا". تنظر ترجمته في: "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي (٢٢٨/٥)، و"تاريخ الإسلام" للذهبي (٥٠٦/٥).

(٥) "سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل" (رقم: ١٢٦).

(٦) "العلل ومعرفة الرجال" لأحمد بن حنبل، رواية: ابنه عبد الله (رقم: ٤١١٠).

(٧) ينظر: "التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته"، جمال أسطيري، (رقم: ٣٩١-٣٩٢).

(٨) رواه نعيم بن حماد في "الفتن" (رقم: ١٥٣٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (رقم: ٣٨٦٩٢).

(٩) رواه مسدد بن مُسَرْهَد في "المسند"، كما في "المطالب العالية" لابن حجر (رقم: ٤٥٢١).

فهو الراجح كما قال أبو زرعة؛ لأنه من رواية أبي معاوية محمد ابن خَازِم وهو ثقة[(١)]، وعبد الله بن داود وهو ثقة أيضا[(٢)].

* **المثال السابع**: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سليمان بن كثير، عن الزهري وعن يحيى، عن سعيد بن المسيب، عن جابر: أن النبي ﷺ كان يخطب إلى جذع نخلة، فحنت... وذكر الحديث؟

فقالا: هذا وهَم؛ إنما هو: يحيى بن سعيد، عن حفص بن عبيد الله، عن جابر، عن النبي ﷺ.

فأما من حديث الزهري: فهو عمن حدثه، عن جابر، عن النبي ﷺ"[(٣)].

الحديث من طريق الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب تفرد به عنهما: سليمان بن كثير[(٤)].

قال ابن عدي: "هذان الإسنادان، عن الزهري، هو ويحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر لا أعلم يرويهما عنهما غير سليمان بن كثير"[(٥)].

وقد حكم أبو زرعة - ووافقه أبو حاتم - بوهم هذا الحديث؛ لاضطراب سليمان بن كثير في روايته[(٦)]؛ فقد "كان يخطئ كثيرا [...] فلا يحتج بشيء ينفرد به عن الثقات، ويُعتبر بما وافق الأثبات في الرواية"[(٧)].

(١) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٤٣٠).

(٢) نفسه (ص: ٢٥٢).

(٣) "العلل" لابن أبي حاتم (رقم: ٥٦٦).

(٤) تنظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (١٣٣/٤)، و"تهذيب الكمال" للمزي (٢٩٦/٣).

(٥) "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي (٣٢٧/٥-٣٢٨). وقال ابن حجر في رواية سليمان بن كثير لهذا الحديث عن الزهري: "غريب من حديث الزهري، ما رأيته إلا من رواية سليمان بن كثير عنه". "موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر" لابن حجر العسقلاني (٥٢٤/٢).

(٦) قال فيه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤٢٠/١): "مضطرب الحديث".

(٧) "المجروحين" لابن حبان (٤٢٠/١).

ومن اضطرابه أنه روى هذا الحديث مرة عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، ومرة عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب:

فأما روايته عن ابن شهاب وحده؛ فقد رواها عنه خمسة من الثقات[(١)]:

عاصم بن علي الواسطي[(٢)]، ومسلم بن إبراهيم الأزدي[(٣)]، ومحمد بن كثير العبدي[(٤)]، وسعيد بن سليمان سعدويه[(٥)]، والفضيل بن الحسين الجحدري[(٦)].

وخصوص رواية سليمان بن كثير عن الزهري متفق على تضعيفها[(٧)]، قال ابن حبان: "فأما روايته عن الزهري فقد اختلط عليه صحيفته"[(٨)]، ولعل سبب ذلك أن سماعه من الزهري وهو صغير[(٩)].

وقد خالفَ الثقات[(١٠)]: صالح بن كيسان[(١١)]، ومحمد بن عبد الله ابن

(١) عاصم بن علي؛ لخص ابن حجر حاله في "تقريب التهذيب" (ص: ٢٣٦) فقال: "صدوق ربما وهم".
- مسلم بن إبراهيم الأزدي؛ لخص ابن حجر حاله في "تقريب التهذيب" (ص: ٤٨٤) فقال: "ثقة مأمون مكثر".
- محمد بن كثير العبدي؛ لخص ابن حجر حاله في "تقريب التهذيب" (ص: ٤٥٩) فقال: "ثقة".
- سعيد بن سليمان سعدويه؛ لخص ابن حجر حاله في "تقريب التهذيب" (ص: ١٨٧) فقال: "ثقة حافظ".
- الفضيل بن الحسين الجحدري؛ لخص ابن حجر حاله في "تقريب التهذيب" (ص: ٤٠٣) فقال: "ثقة حافظ".

(٢) أخرجه ابن عدي في "الكامل في الضعفاء" (٥/٣٢٦-رقم: ٧٦٥٧)، وابن مردويه في "جزء فيه أحاديث أبي عبدالله بن حيان" (رقم: ٧٢)، وأبو القاسم الحربي الخُرْقِي في "الفوائد الصحاح والغرائب والأفراد" (رقم: ٦٥).

(٣) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (رقم: ٤١٨٤).

(٤) أخرجه الدارمي في "المسند" (رقم: ٣٤-١٥٨٨)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (رقم: ٥٩٥٠).

(٥) أخرجه الآجري في "الشريعة" (رقم: ١٠٦٧)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٢/٥٥٦).

(٦) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (رقم: ٤١٨٥).

(٧) قال محمد بن يحيى الذهلي: "ما روى عن الزهري فإنه قد اضطرب في أشياء منها". "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٢/٥٢٥)، وقال النسائي: "ليس به بأس إلا في الزهري فإنه يخطئ عليه" "تهذيب التهذيب" لابن حجر (٢/١٠٦).

(٨) "المجروحين" لابن حبان (١/٤٢٠).

(٩) روى ابن عدي في "الكامل" (٥/٣٢٦-رقم: ٧٦٥٥)، عن ابن معين قال: "سماع هُشيم وسليمان بن كثير من الزهري سمعا وهما صغيران".

(١٠) صالح بن كيسان؛ لخص ابن حجر حاله في "تقريب التهذيب" (ص: ٢٢٤) فقال: "ثقة ثبت فقيه".
- محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري؛ لخص ابن حجر حاله في "التقريب" (ص: ٤٤٥) فقال: "صدوق له أوهام".
- معمر بن راشد؛ لخص ابن حجر حاله في "تقريب التهذيب" (ص: ٤٩٧) فقال: "ثقة ثبت فاضل".

(١١) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (رقم: ٤١٨٦).

أخي الزهري[(١)]، ومعمر بن راشد[(٢)]؛ إذ رووه عن ابن شهاب، عمن سمع جابر بن عبد الله ﷺ، "ولا يسمي أحدا، ولو كان سمع من سعيد، لبادر إلى تسميته، ولم يُكَنِّ عنه"[(٣)].

وأما روايته عن يحيى بن سعيد وحده، فقد اضطرب فيها أيضا:

فرواها الثقتان: عاصم بن علي[(٤)]، وسعيد بن سليمان سعدويه[(٥)]، عن سليمان بن كثير، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن ابن المسيب، عن جابر بن عبد الله.

ورواها أخوه محمد بن كثير العبدي[(٦)]، عنه، عن يحيى بن سعيد، عن حفص بن عبيد الله، عن جابر به[(٧)]. وهو الطريق الذي رجحه أبو زرعة في رواية يحيى بن سعيد الأنصاري؛ إذ رواه الثقتان[(٨)]: سليمان ابن بلال[(٩)]، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير[(١٠)]، عن يحيى بن سعيد، عن حفص بن عبيد الله بن أنس[(١١)]، عن جابر بن عبد الله.

ولا شك أنَّ الحمل في هذا الاضطراب على سليمان بن كثير أولى؛

---

(١) أخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبير" (١/٢١٦).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (رقم: ٥٤٠٢).

(٣) من كلام أبي حاتم كما في "العلل" لابن أبي حاتم (المسألة رقم: ٥٧٣).

(٤) أخرجه ابن عدي في "الكامل في الضعفاء" (٥/٣٢٧-رقم: ٧٦٥٨).

(٥) أخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" (٢/٥٥٦).

(٦) لخص ابن حجر حاله في "تقريب التهذيب" (ص: ٤٥٩) فقال: "ثقة".

(٧) أخرجه الدارمي في "المسند" (رقم: ٣٤).

(٨) سليمان بن بلال؛ لخص ابن حجر حاله في "تقريب التهذيب" (ص: ٢٠١) فقال: "ثقة".
ومحمد بن جعفر بن أبي كثير؛ لخص ابن حجر حاله في "تقريب التهذيب" (ص: ٤٢٦) فقال: "ثقة".

(٩) أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح"، كتاب الجمعة، باب الخطبة على المنبر، (رقم: ٩١٨)، وفي كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (رقم: ٣٥٨٥).

(١٠) رواه البخاري في "الجامع الصحيح"، كتاب الجمعة، باب الخطبة على المنبر، (رقم: ٩١٨).

(١١) حفص بن عبيد الله بن أنس بن مالك، ويقال فيه: عبيد الله بن حفص، ولا يصح، وهو صدوق، أخرج له الجماعة إلا أبا داود. "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ١٢٥).

لأن كل من روى عنه أو خالفه أوثق منه، فمن كان حاله مثله فلا يُقبل منه تعدد الأسانيد، فكيف وقد خالف غيره من الثقات؟

* **المثال الثامن**: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن حديث رواه الفريابي، عن الثوري، عن داود بن قيس، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ﴿**من اشترى مصراة، فهو بالخيار**...﴾، الحديث؟ قال أبو زرعة: هذا وهم؛ إنما هو: موسى بن يسار. قيل لأبي زرعة: الوهم ممن هو؟ قال: إما من الفِرْيَابِيّ، وإما من الثوري"[(١)].

مدار الحديث على داود بن قيس، وقد اختلف عنه على وجهين:

- الوجه الأول: رواه عبد الله بن الحارث[(٢)]، وعبد الله بن وهب[(٣)]، وعبد الرحمن بن مهدي[(٤)]، وحماد ابن أسامة[(٥)]، وعبد الله بن نافع[(٦)]، وإسحاق بن إبراهيم الحنيني[(٧)]، وعبد الله بن مسلمة القعنبي[(٨)]، سبعتهم عن داود بن قيس، عن موسى بن يسار، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ.

- الوجه الثاني: رواه محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان الثوري، عن داود بن قيس، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ[(٩)].

وقد أعل أبو زرعة الوجه الثاني، وعلته إبدال راو بآخر، ولم يجزم

---

(١) "العلل" لابن أبي حاتم (رقم: ١١٦١).

(٢) رواه النسائي في "المجتبى" (رقم: ٤٥٢٩).

(٣) رواه أبو عوانة في "المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم" (١٢/١٥٤-رقم: ٥٣٨٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/١٨-رقم: ٥٥٤٦).

(٤) رواه أحمد بن حنبل في "المسند" (رقم: ٩٩٦٠).

(٥) رواه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/٢٤٩).

(٦) رواه أبو عوانة في "المستخرج" (١٢/١٥٤-رقم: ٥٣٨٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/١٨-رقم: ٥٥٤٥).

(٧) رواه ابن عبد البر في "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" (١١/٤٦٧).

(٨) رواه مسلم في "المسند الصحيح"، كتاب البيوع، (رقم: ١٥٤٩).

(٩) رواه أبو عوانة في "المستخرج" (١٢/١٥٤-رقم: ٥٣٨٨)، والدارقطني في "العلل" (١١/٢٢٢).

أبو زرعة بمصدر الوهم، فأجاب لما سأله ابن أبي حاتم: "إما من الفريابي، وإما من الثوري"، فكلاهما يحتمل أن يكون الوهم منه، إذ لا يوجد ما يدل على نسبة الوهم لأحدهما، فكلاهما ثقة[(١)]، غير أن احتمال نسبة الوهم إلى الفريابي أقوى؛ فالفريابي وإن كان من أصحاب الثوري المكثرين عنه، غير أن النقاد تكلموا في بعض مروياته عن الثوري؛ فقال أحمد: "ما رأيت أكثر خطأ في الثوري من الفريابي"[(٢)]، وقال العجلي: "قال لي بعض البغداديين: أخطأ محمد بن يوسف في خمسين ومائة حديث من حديث سفيان"[(٣)]، وقال ابن عدي: "الفريابي له عن الثوري إفرادات"[(٤)]، وقال ابن حجر: "أخطأ في شيء من حديث سفيان"[(٥)].

ومن عادة النقاد الحمل في الوهم على أقل الرواة درجة ومنزلة، والفريابيّ لا يقارن بالثوري حفظا وضبطا. ولعل وهم الفريابي بسلوكه الجادة؛ فرواية سعيد بن يسار، عن أبي هريرة[(٦)] أكثر من رواية موسى بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه[(٧)].

(١) محمد بن يوسف الفِرْيَابِيّ؛ لخص ابن حجر حاله في "تقريب التهذيب" (ص: ٤٧٠) فقال: "ثقة فاضل".
- سفيان الثوري؛ لخص ابن حجر حاله في "التقريب" (ص: ١٩٥) فقال: "ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة".
(٢) "مسائل أحمد بن حنبل، رواية: ابن هانئ" (٢/٢٣٩-رقم: ٢٣٢٣).
(٣) "معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث" للعجلي (٢/٢٥٧).
(٤) "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي (٩/٣٠٣).
(٥) "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ٤٧٠).
(٦) لها في "تحفة الأشراف" للمزي (٩/٤٢٤-٤٢٨) أحد عشر حديثا.
(٧) لها في "تحفة الأشراف" للمزي (١٠/٢٣٤) خمسة أحاديث.

المبحث الثالث: السبب الثاني: أخذ الحديث حال المذاكرة.

الفرع الأول: تعريف المذاكرة.

لم أقف للمتقدمين - بحسب ما اطلعت عليه، وبحسب ما أسفر عنه نجيث البحث - على تعريف للمذاكرة، ولعل سبب ذلك راجع إلى كونها كانت ممارسة عملية في مناهجهم، وقد حاول بعض المعاصرين صياغة تعريف لها؛ ومن ذلك تعريف:

- إبراهيم اللاحم لها بقوله: "طرح موضوع للبحث بين اثنين أو أكثر، وقد يكون الموضوع مسألةً فقهية، أو حديثية، أو لغوية، أو نحوية، أو غير ذلك"[(١)]، وهو تعريف أقرب ما يكون إلى تعريف المذاكرة بمفهومها العام في جميع العلوم.

- والشريف حاتم العوني بقوله: "مطارحاتٌ علمية، ومساجلاتٌ حديثية، يعرض فيها الجلساء من حفاظ الحديث وطلبتِه لذكر فوائد الأحاديث، من غرائب طرق الحديث، وعوالي الأسانيد، وخفي التعليلات، يسأل بعضهم بعضا عن ذلك، ويفيد الواحد منهم الآخر ما غاب عنه أو يذكِّرَه به"[(٢)]. وقال - أيضا -: "هي المجالس التي يجتمع فيها المحدِّثون لا لقصد الرواية والسماع؛ وإنما لقصد مراجعة محفوظهم، أو لإفادة بعضهم بعضا غرائبَ الأحاديث وعواليها ومستحسناتها، أو لحصر أحاديث الأبواب أو التراجم"[(٣)].

ويمكن تعريفها بأنها: ذكر الأحاديث لا بغرض الرواية لكن لتثبيت المحفوظ، أو الإغراب، أو حصر أحاديث الأبواب، أو الشيوخ والتراجم، أو المسانيد، أو البلدان.

---

(١) "الجرح والتعديل" لإبراهيم اللاحم (ص: ٦٢).

(٢) "نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية" لحاتم بن عارف العوني (ص: ٨٨).

(٣) "شرح موقظة الذهبي" لحاتم العوني (ص: ١٧٠).

ولها غرضان رئيسان[١]:

- أحدهما: تثبيت الحديث وضبطه؛ لأن الراوي يستجمع فيها عقله، ويصفِّي ذهنَه، ويستحضر محفوظاته، فيَعرِف ما يَذكره وما يُذكر له، وما يُسنِد وما يُسنَد له، إلى آخر ما هنالك.

- والآخر: الحفظ الجديد؛ باستفادة الأحاديث الغريبة على المحدِّث من مُذاكِريه.

وما يهمنا في سياقنا الذي نحن فيه هو أثر التحمُّل عن الراوي حال المذاكرة في تعليل الحديث؛ إذ المذاكرة يحصل فيها تسامح، بخلاف حالِ السماع أو الإملاء[٢]، لذلك كان النقاد يفرقون بين مجلس التحديث، ومجلس المذاكرة؛ فمجلس التحديث يقصد به الرواية، فالشيخ مستعد لذلك، باذل لجهده في أداء ما كان قد تحمله، مدرك لتبعات مجلسه هذا.

وأما مجلس المذاكرة فأغراضه تختلف تماما عن غرض الرواية، فيقع التسامح فيه، حتى صار هذا عرفا عندهم، يعيبون به من تشدد في المذاكرة[٣].

قال أبو إسحاق الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ): "الحديث حديثان: حديث يراد به الله، يقيم به المرء دينه [...]، وحديث يراد به المذاكرة، فإذا ذكرته عند أهل العلم لم يقبلوه منك حجة"[٤].

لذلك كان جماعة من الحفاظ يمنعون من أن يُحمل عنهم في المذاكرة شيء؛ وذلك لما قد يقع فيها من المساهلة في التحديث من الحفظ، مع أن الحفظ خوَّان؛ فعن عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) قال: "حرام

(١) "الجرح والتعديل" لإبراهيم اللاحم (ص: ٦٣).
(٢) "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٤٤٢/١).
(٣) "مقارنة المرويات" لإبراهيم اللاحم (٢١٠/١-٢١١).
(٤) "أحوال الرجال" للجوزجاني (ص: ٢١٠-٢١١).

عليكم أن تأخذوا عني في المذاكرة حديثا؛ لأني إذا ذاكرت تساهلت في الحديث"[(١)].

وقال أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ): "لا تكتبوا عني بالمذاكرة؛ فإني أخاف أن تحملوا خطأ، هذا ابن المبارك كَرِه أن يُحمَل عنه بالمذاكرة، وقال لي إبراهيم بن موسى: لا تحملوا عني بالمذاكرة شيئا"[(٢)].

وبسبب التسامح في المذاكرة قال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): "واستحب لمن حفظَ عن بعض شيوخه في المذاكرة شيئا، وأراد روايته، أن يقول: حدثناهُ في المذاكرة، فقد كان غير واحد من متقدمي العلماء يفعلون ذلك"[(٣)].

الفرع الثاني: أمثلة تطبيقية.

المثال الأول: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن حديث يحيى بن يمان، عن سفيان، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود: أن النبي ﷺ عطش حول الكعبة، فاستسقى، فأُتي بشراب من السقاية، فشمه، فقطَّب، فقال: ﴿**عليَّ ذنوبا من زمزم، فصبه عليه، ثم شربه**﴾؟

قال أبو زرعة: هذا إسناد باطل عن الثوري، عن منصور؛ وهم فيه يحيى بن يمان؛ **وإنما ذاكرهم** سفيان عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب بن أبي وداعة: مرسل. ولعلَّ الثوري إنما ذكره تعجبا من الكلبي حين حدث بهذا الحديث؛ مستنكرا على الكلبي"[(٤)].

روى يحيى بن يمان[(٥)] هذا الحديث، عن سفيان الثوري، عن منصور

---

(١) "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب البغدادي (٢/٧٨).

(٢) "سير أعلام النبلاء" للذهبي (١٣/٨٠).

(٣) "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب البغدادي (٢/٧٩).

(٤) "العلل" لابن أبي حاتم (رقم: ١٥٥٠).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢/٢٣١-رقم: ٢٤٣٣٩) – ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٧/٢٤٣-رقم: ٦٧٥) –، والنسائي في "المجتبى" (رقم: ٥٧٤٩)، والدارقطني في "السنن" (رقم: ٤٦٩٥-٤٦٩٦).

بن المعتمر، عن خالد بن سعد الكوفي، عن أبي مسعود البدري ﷺ مرفوعا، وقد حكم أبو زرعة ببطلان إسناده؛ لأنّ يحيى بن يمان العجلي وهم في رفعه؛ لسوء حفظه[(١)]، وانفراده به دون بقية أصحاب سفيان.

ثم إن يحيى بن يمان تكلم العلماء في روايته عن الثوري؛ فقال أحمد: "حدث عن الثوري بعجائب"[(٢)]، وقال ابن أبي حاتم: "سُئل ابن معين عن يحيى بن يمان فقال: لا يشبه حديثه عن الثوري أحاديث غيره عن الثوري. وذُكر لوكيع حديثه عن الثوري، فقال وكيع: كأن هذا ليس سفيان الذي سمعنا نحن منه"[(٣)].

وقد بين أبو زرعة سبب وهم ابن يمان في إسناد هذا الحديث؛ أنه **أخذه حال المذاكرة**، فإنما ذاكرهم الثوري[(٤)]، عن محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح باذام، عن المطلب بن أبي وَداعة قال: طاف رسول الله ﷺ بالبيت... الحديث، فظنه ابن يمان عنده عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود، "فسقط عنه إسناد الكلبي، فجعل إسناد منصور، عن خالد، عن أبي مسعود، لمتن حديث الكلبي"[(٥)].

قال ابن نمير: "ابن يمان سريع الحفظ سريع النسيان، وحديثه خطأ

---

(١) قال فيه ابن سعد: "يكثر الغلط، لا يُحتج به إذا خولف"، وضعفه ابن معين في رواية، وابن نمير، وأحمد، والنسائي، وقال ابن المديني، والعجلي: "صدوق، وكان قد فلج فتغير حفظه"، وقال يعقوب بن شيبة: "كان صدوقا كثير الحديث، وإنما أُنْكِرَ عليه أصحابنا كثرة الغلط، وليس بحجة إذا خولف، وهو من متقدمي أصحاب سفيان في الكثرة عنه"، وقال أبو داود: "يخطئ في الأحاديث"، وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه غير محفوظ، وابن يمان في نفسه لا يتعمد الكذب، إلا أنه يخطئ ويشبه عليه". تنظر ترجمته في: "الكامل في الضعفاء" لابن عدي (٦١٢/١٠)، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر (٤٠١/٤).

(٢) "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي (١٢٤/١٤).

(٣) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (١٩٩/٩).

(٤) رواه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٩١/٢٠-رقم: ٦٩٠)، من طريق خالد بن يزيد العمري. والبيهقي في "السنن الكبير" (رقم: ١٧٥٠٦) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي. كلاهما عن سفيان الثوري به. وتابع سفيان عليه كل من: عمر بن علي المقدمي عند الدارقطني في "السنن" (رقم: ٤٦٩٢)، والبيهقي في "السنن الكبير" (رقم: ١٧٥٠٥). وشعيب بن خالد عند الدارقطني في "السنن" (رقم: ٤٦٩٣).

(٥) "العلل" لابن أبي حاتم (٤٤٥/٤).

عن الثوري، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود، إنما هو عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب بن أبي وداعة"[١].

وقال فيه النسائي: "هذا خبر ضعيف؛ لأن يحيى بن يمان انفرد به دون أصحاب سفيان، ويحيى ابن يمان لا يُحتج بحديثه؛ لسوء حفظه، وكثرة خطئه"[٢].

وقال الدارقطني: "هذا حديث معروف بيحيى بن يمان، ويقال: إنه انقلب عليه الإسناد، واختلط عليه بحديث الكلبي، عن أبي صالح، والله أعلم"[٣].

* **المثال الثاني**: قال البرذعي: "قلت لأبي زرعة: إن أحمد بن جعفر الزنجاني حدثنا عن يحيى بن معين، عن رِفدة ابن قُضَاعَة بحديث الأوزاعي: "في الرفع"[٤]، فقال: إن هذا يحتاج إلى أن يُحبس في السجن. قلت: إنه يقول حدثنا يحيى، عن رفدة. فقال: لم يسمع يحيى، من رِفدة شيئا، ولم يسمع من هشام بن عمار شيئا. فكتبت إلى جعفر بذلك، فقال لي: إنما رأيت يحيى **يذاكر به**، ويقول: رواه رفدة، ولا أدري ممن سمعه"[٥].

سأل البرذعي أبا زرعة عن حديث حدثهم أحمد بن جعفر الزنجاني[٦]، يزعم أن يحيى بن معين حدثهم عن رِفدة بن قُضَاعَة الغساني[٧]، عن

---

(١) "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي (١٠/٦١٢-٦١٣).

(٢) "المجتبى" للنسائي (٨/٤٨٦).

(٣) "السنن" للدارقطني (٥/٤٧٦).

(٤) يقصد حديث: ﴿**كان رسول الله ﷺ يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلاة المكتوبة**﴾، أخرجه ابن ماجه في "السنن" (٢/٢٨-رقم: ٨٧٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٧/٤٨-رقم: ١٠٤)، من طريق هشام بن عمار، عن رِفدة بن قضاعة، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه، عن جده عمير بن حبيب رضي الله عنه.

(٥) "سؤالات البرذعي لأبي زرعة" (ص: ٢٩٠-رقم: ٥٠٢).

(٦) لم أقف له على ترجمة في غير هذا الموضع من "سؤالات البرذعي لأبي زرعة" (ص: ٢٩٠-رقم: ٥٠٢).

(٧) رفدة بن قضاعة الغساني مولاهم الدمشقي، ضعيف، من الثامنة، أخرج له ابن ماجه، مات بعد الثمانين ومائة، "تقريب التهذيب" لابن حجر (ص: ١٦٢).

الأوزاعي في رفع اليدين في الصلاة، فكان جواب أبي زرعة أنّ من روى ذلك يستحق السجن؛ وعلل ذلك بأن ابن معين لم يسمع من رِفدة بن قضاعة شيئا.

وقد صرح ابن معين أنه إنما **سَمِعَ برفدة**، وهو شيخ ضعيف[(١)]، فلو كان روى عنه لقال ذلك.

فكتب البرذعي إلى ابن جعفر يسأله، فأخبره أنه سمع ابن معين حال المذاكرة يقول: رواه رِفدة؛ فتوهم أحمد بن جعفر أن ابن معين يحدث به عن رفدة، والحال أن ابن معين إنما ذكره في المجلس على سبيل المذاكرة، والمذاكرة يقع التسامح فيها، قال الذهبي: "إذا قال: حدثنا فلان مذاكرة، دل على وهن ما، إذ المذاكرة يتسمح فيها"[(٢)].

وقد سأل مهنا بن يحيى الشامي ابن معين عن هذا الحديث؟ فقال: "ليس بصحيح، ولا يعرف عبيد بن عمير بحديث عن أبيه شيئا ولا عن جده، ولا يُعرف رفدة"[(٣)].

(١) "إكمال تهذيب الكمال" لمغلطاي (٣٩٥/٤)، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر (٦٠٩/١).
(٢) "الموقظة" للذهبي (ص: ٦٤).
(٣) "إكمال تهذيب الكمال" لمغلطاي (٣٩٥/٤).

المبحث الرابع: السبب الثالث: التلقين.

الفرع الأول: تعريف التلقين.

عرف ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) التلقين بقوله: "التلقين هو: أن يقول له القائل: حدثك فلان بكذا، ويسمي له من شاء من غير أن يسمعه منه، فيقول: نعم. فهذا لا يخلو من أحد وجهين، ولا بد من أحدهما ضرورة، إما أن يكون فاسقا، يحدث بما لم يسمع، أو يكون من الغفلة بحيث يكون الذاهل العقل، المدخول الذهن، ومثل هذا لا يلتفت له؛ لأنه ليس من ذوي الألباب"[(١)].

وإنما كان التلقين سببا للعلة؛ لأنه مخل بضبط الراوي الذي هو شرط في قبول الأخبار، فمن قبل التلقين فهو سيء الحفظ ومختلط غير ضابط، ومن يرد التلقين ويصلح الخطأ فهو ضابط حافظ لما يروي[(٢)].

قال ابن القطان (ت ٦٢٨هـ): "وإنه [يعني: قبُول التلقين] لَعَيْبٌ يسقط الثقة بمَنْ يتَصف به، وقد كانوا يفعلون ذلك بالمحدِّث تجربةً لحفظه وصدقِهِ، وربّما لقَّنوه الخطأ، كما قد فعلوا بالبخاري حين قَدِمَ بغداد"[(٣)].

الفرع الثاني: أمثلة تطبيقية.

* **المثال الأول**: قال ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عن حديث رواه ليث بن سعد، فاختلف عن ليث: فروى أبو الوليد، عن ليث، عن عبد الله بن أبي مُلَيْكة، عن عبد الله بن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ. ورواه يحيى بن بُكَير[(٤)]، عن ليث، عن عبد الله بن عُبيد الله بن أبي مُلَيكة، عن عبيد الله بن أبي نهيك، عن سعيد بن أبي سعيد،

(١) "الإحكام في أصول الأحكام" لابن حزم (١/١٤٢-١٤٣).

(٢) "أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء" لماهر ياسين فحل (ص: ١٢٠).

(٣) "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام" لابن القطان الفاسي (٤/٥٨).

(٤) لم أقف على روايته من هذ الوجه.

عن النبي ﷺ أنه قال: ﴿**ليس منا من لم يتغن بالقرآن**﴾؟ قال أبو زرعة: في كتاب الليث في أصله: سعيد بن أبي سعيد، ولكن لُقِّنَ بالعراق: عن سعد"[(١)].

مدار الحديث - من طرقه المذكورة في المسألة - على الليث بن سعد[(٢)]، واختلف عليه من وجهين:

- الوجه الأول: الليث، عن عبد الله بن أبي مُلَيكة، عن عبيد الله بن أبي نهيك، عن سعيد بن أبي سعيد، فجعله عن سعيد بن أبي سعيد. رواه عن الليث: حسام بن مِصَكّ[(٣)]، وشعيب بن الليث[(٤)]، وعبد الله بن الحكم[(٥)]، وعبد الله بن صالح[(٦)]، ويزيد بن خالد بن مَوْهَب[(٧)]، وقتيبة بن سعيد[(٨)]، وغيرهم.

- الوجه الثاني: الليث، عن ابن أبي مُلَيْكة، عن ابن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص؛ فجعل الحديث من مسند سعد. رواه عن الليث: شعيب بن الليث[(٩)]، وحجاج بن محمد[(١٠)]، وشَبَابَة بن سَوّار[(١١)]، وهشام

---

(١) "العلل" لابن أبي حاتم (المسألة رقم: ٥٣٨).

(٢) تنظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (١٧٩/٧، ١٨٠)، و"تهذيب الكمال" للمزي (١٨٤/٦، ١٨٩)، ولخص ابن حجر حاله في "تقريب التهذيب" (ص: ٤١٩) فقال: "ثقة ثبت، فقيه، إمام مشهور".

(٣) أخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (٢٠٧/٢-رقم: ١١٩٧).

(٤) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (رقم: ١٣٠٥).

(٥) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (رقم: ١٣٠٥).

(٦) أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (رقم: ٣٦٣)، - ومن طريقه القضاعي في "مسند الشهاب" (٢٠٧/٢-رقم: ١١٩٧) -، وأبو عوانة في "المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم" (رقم: ٤٣١٤).

(٧) أخرجه أبو داود في "السنن" (رقم: ١٤٦٢).

(٨) أخرجه أبو داود في "السنن" (رقم: ١٤٦٢).

(٩) ذكر ذلك المزي في "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" (٢٦٩/٣).

(١٠) أخرجه أحمد في "المسند" (رقم: ١٥١٢).

(١١) أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (رقم: ٣٦٢) - ومن طريقه القُضاعي في "مسند الشهاب" (٢٠٧/٢-رقم: ١١٩٦) -، وأبو عوانة في "المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم" (رقم: ٤٣١٣).

بن القاسم[(١)]، ومعلى بن منصور الرازي[(٢)]، وعبد الله بن يوسف[(٣)]، وعاصم بن علي[(٤)]، وأبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي[(٥)]، ويحيى بن بُكير[(٦)]، ويزيد بن خالد بن مَوْهَب[(٧)]، وقتيبة بن سعيد[(٨)].

والوجهان معا محفوظان عن ليث، من رواية أكثر من ثقة؛ فالظاهر أن الخطأ منه نفسه؛ إذ كان في أصل كتابه "سعيد بن أبي سعيد". وقد بين أبو زرعة سبب ذلك؛ إذ إنه لما رحل إلى العراق لم يكن معه كتبه، فلُقِّنَ: "عن سعد"، فصار يحدث به.

قال عبد الله بن صالح (ت ٢٢٢هـ) - كاتب الليث -: "قال لنا الليث بالعراق: عن سعد بن أبي وقاص، وأما هاهنا [يعني: في مصر] فكذا قال [يعني: عن سعيد بن أبي سعيد]، وكذا في أصل كتابه"[(٩)].

فإن قال قائل: كيف بإمام ثقة متقن حافظ يَقْبل التلقين؟!

قيل له: إن الليث بن سعد مع إمامته كان صاحب كتاب يعتمد عليه، ويحدث منه، ويرجع إليه، زيادة في الضبط والتثبت. والتلقينُ الذي مرّ عليه ولم يتفطن له لا يضره؛ لأن أحاديثه محفوظة في كتاب، ومميّزة، فوق أنه لا يُحفظ أنه لُقن إلا هذه المرة. والتلقين ليس على درجة واحدة،

---

(١) أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (رقم: ٣٦٢).

(٢) ذكر ذلك المزي في "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" (٢٦٩/٣).

(٣) ذكر ذلك المزي في "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" (٢٦٩/٣).

(٤) أخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (٢٠٩/٢-رقم: ١٢٠٢).

(٥) رواه الدارمي في "المسند" (رقم: ٣٥١٥)، وعبد بن حُميد في "المنتخب من المسند" (رقم: ١٥٢)، وأبو داود في "السنن" (رقم: ١٤٦٢)، وأبو عوانة في "المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم" (رقم: ٤٣١٥)، والبيهقي في "السنن الكبير" (رقم: ٢١٠٨٩).

(٦) أخرجه الحاكم في "المستدرك على الصحيحين" (رقم: ٢١٢٤).

(٧) أخرجه ابن حبان في "الصحيح-الإحسان" (رقم: ١٢١).

(٨) أخرجه الحاكم في "المستدرك على الصحيحين" (رقم: ٢١٢٤).

(٩) "المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم" لأبي عوانة (٩٤/١١)، وقال البخاري: "كان الليث بن سعد يروي هذا عن ابن أبي مليكة، عن عبيد الله بن أبي نهيك ويقول: عن سعيد بن أبي سعيد، ثم رجع فقال: عن سعد ابن أبي وقاص، هكذا قال عبد الله بن صالح"، "العلل الكبير" للترمذي (ص: ٣٥٠).

وليس كلُّ مَن قبِل التلقين مرة واحدة غُمز في حفظه؛ وقد لقّنوا كبار الحفاظ، بل جبال الحفظ والإتقان، فجاز عليهم، كيزيد بن هارون[(١)].

وبعض الرواة كان يُحسن الظن بالناقد، فيلقّنه فيغلط، لذلك جاء عن غير واحد كراهة التلقين، وقالوا: "إذا أردت أن تغلط صاحبك فلقنه"[(٢)].

فالراوي الثقة الذي يقع له الشيء اليسير من التلقين لا يُرد حديثه كلية؛ ولكن يُسْبُر لمعرفة ما تلقَّنه مما لم يَتلقنه، وما ضَبطه مما لم يَضْبِطه؛ فيُرد ما تلقَّن، ويُنظر بقية حديثه وضبطه له.

قال الحميدي (ت ٢١٩هـ): "من لُقِّن فتلقن التلقين يُرد حديثه الذي لُقن فيه، وأُخذ عنه ما أتقن حفظه إذا عُلم أن ذلك التلقين حادث في حفظه لا يُعرف به قديما، فأما من عُرف به قديما في جميع حديثه فلا يُقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لُقِّن"[(٣)].

وقد زاد ابن القطان هذه المسألة بيانا شافيا فقال: "فهذا كان شأنهم في الاختبار بالتلقين، فمن يَفطن لما يُرمى به يُوَثَّق، ومن يَتَلقن ولا يَفْطن لما لُقن من الخطأ تسقط الثقة به إذا تكرر ذلك منه، ومن شهد عليه بالتلقين بما هو خطأ، وكان ذلك منه مرة، تُرك ذلك الحديث من حديثه، ومن شهد عليه بأنه كان يتلقن، ولم نعلم من حاله أنه كان يفطن أو لا يفطن، هذا موضع نظر. وهذه حال سِمَاك، لا كهشام بن عمَّار ومن يشبهه، فقد قال أبو حاتم: "إنه لما كبر تغير، فكان كل ما دفع إليه قرأه، وكل ما لُقِن تَلَقَّن". فهذا حال من يُترك حديثه. والله أعلم"[(٤)].

---

(١) يزيد بن هارون الواسطي، قال أحمد: "حافظ متقن"، وقال ابن المديني: "ما رأيت أحفظ منه"، وقال العجلي: "ثبت متعبد" ["الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة" للذهبي (٢٨٧/٣)]، وحديثه بواسط أقوى من حديثه ببغداد، قال أحمد: "يزيد بن هارون من سمع منه بواسط هو أصح ممن سمع ببغداد؛ لأنه كان بواسط **يُلقن فرجع إلى ما في الكتب**"، "مسائل أحمد-رواية: ابنه أبي الفضل صالح" (١٨١/٣).

(٢) رواه الخطيب البغدادي في "الكفاية في معرفة أصول علم الرواية" (٤٦٢/١) عن قتادة بن دعامة السدوسي، وأخرجه البغوي في "الجعديات" (رقم: ١٠٦٩-١٠٧٠) من طريقين عنه بلفظ: "إذا سرك أن يكذب صاحبك فلقنه".

(٣) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣٢١/١).

(٤) "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" لابن القطان الفاسي (٦٤/٤).

فالصحيح من رواية ليث "عن سعيد"؛ لأنه في أصل كتابه، والصحيح في رواية الحديث "عن سعد"؛ فقد رواه عدد من الثقات كذلك، وهم: عمرو بن دينار[(١)]، وسعيد بن حسان المخزومي المكي[(٢)]، وعبد الملك بن جريج[(٣)]، وعمر بن قيس[(٤)]، وحسام بن مصك[(٥)].

* **المثال الثاني**: قال ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عن حديث رواه حفص بن عمر الحوضي؛ قال: حدثنا أبو الغصن الدُّجَين بن ثابت، عن أسلم مولى عمر؛ قال: كنا نقول لعمر: حدثنا عن النبي ﷺ؛ يقول: إني أخشى أن أزيد أو أنقص، وقد سمعت النبي ﷺ يقول: ﴿**من كذب علي، فليتبوأ مقعده من النار**﴾؟ قال أبو زرعة: كان الدُّجين يحدث عن مولى لعمر بن عبد العزيز، فلُقِّن: أسلم مولى عمر، فتلقن، ثم لُقِّن: عن عمر، عن النبي ﷺ، فتلقن"[(٦)].

روى أبو الغصن دجين بن ثابت اليربوعي، عن أسلم مولى عمر قال: كنا نقول لعمر: حدثنا عن النبي ﷺ...الحديث[(٧)].

وقد بين أبو زرعة أن الدجين كان أول مرة يقول: حدثني مولى لعمر

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (رقم: ٤٣٠١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (رقم: ٨٨٣٠-٣٠٥٦٢)، وأحمد في "المسند" (رقم: ١٥٤٩)، والدارمي في "المسند" (رقم: ١٥١٥)، وأبو داود في "السنن" (رقم: ١٤٦٣).

(٢) عند الطيالسي في "المسند" (رقم: ١٩٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (رقم: ٨٨٣١)، وأحمد في "المسند" (رقم: ١٤٧٦)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢/٢٠٧-رقم: ١١٩٥).

(٣) أخرجه الحميدي في "المسند" (رقم: ٧٧)، والحاكم في "المستدرك" (رقم: ٢١٢٢)، والضياء المقدسي في "المختارة" (٣/١٧٢-رقم: ٩٧٠).

(٤) ذكر ذلك الدارقطني في "العلل" (٤/٣٨٨).

(٥) ذكر ذلك الدارقطني في "العلل" (٤/٣٨٨).

(٦) "العلل" لابن أبي حاتم (المسألة: ٢٥٠٢).

(٧) رواه أحمد في "المسند" (رقم: ٣٢٦) قال: حدثنا أبو سعيد جَرْدَقَة.
ورواه أبو يعلى في "المسند" (رقم: ٢٥٥)، والطبراني في "طرق حديث من كذب علي" (رقم: ٣) من طريق مسلم بن إبراهيم.
ورواه أبو يعلى في "المسند الصغير" (رقم: ٢٥٦)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (رقم: ٥٦٣) من طريق وكيع بن الجراح.
ورواه الطبراني في "طرق حديث من كذب علي متعمدا" (رقم: ٣) من طريق حجاج بن نصير.
أربعتهم (أبو سعيد، ومسلم، ووكيع، وحجاج) عن دجين بن ثابت، عن أسلم مولى عمر، فذكره.

بن عبد العزيز، فقيل له: إن هذا لم يدرك النبي ﷺ، فتركه، فما زالوا به حتى قال: أسلم مولى عمر بن الخطاب، ثم لُقِّنَ، عن عمر.

قال عبد الرحمن بن مهدي: "قال لنا دجين أول مرة: حدثني مولى لعمر بن عبد العزيز، فقلنا له: إن مولى لعمر لم يدرك النبي ﷺ فتركه، فما زالوا يلقنونه حتى قال: أسلم مولى عمر بن الخطاب"[(١)].

وقد رواه عنه على الشك كل من عبد الصمد بن عبد الوارث التَّنُّورِي، وأبي الوليد الطيالسي قالا: حدثنا أبو الغصن دجين بن ثابت، حدثني شيخ من أهل المدينة عند منبر رسول الله ﷺ أنه سمع عمر يقول:... الحديث. قال: فقلت: ما اسم الشيخ؟ قال: سُلَيْم أو أسلم مولى عمر[(٢)].

وسببه ضعف حفظ دجين بن ثابت وضبطه، قال فيه ابن معين: "ليس حديثه بشيء"، وضعفه أبو زرعة، وأبو حاتم، وقال النسائي: "ليس بثقة"، وقال ابن حبان: "كان قليل الحديث، منكر الرواية على قلته يقلب الأخبار، ولم يكن الحديث شأنه"، وقال الدارقطني: "ليس بالقوي"[(٣)].

(١) "التاريخ الأوسط" للبخاري (١٢٦/٢)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٤٤٤/٣).
(٢) أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار " (٣٥٣/١-رقم: ٣٨٠).
(٣) تنظر ترجمته في: "التاريخ الأوسط" للبخاري (١٢٦/٢)، و"لسان الميزان" لابن حجر (٤١٥/٣).

المبحث الخامس: السبب الرابع: تشابه الاسمين.

الفرع الأول: معنى تشابه الاسمين.

"ومعنى ذلك أن يختلف على راو، في تسمية شيخ، ويكون اسمهما متقاربا، فَيَهِم الرَّاوي إلى الأشهر منهما"[(١)].

الفرع الثاني: أمثلة تطبيقية.

* **المثال الأول**: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عيسى بن يونس، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: ﴿**جار الدار أحق بالدار**﴾[(٢)]؟ قالا: هذا خطأ؛ روى هذا الحديث همام، وحماد بن سلمة؛ فقال حماد: عن قتادة، عن الشَّريد، وقال همام: عن قتادة، عن عمرو بن شعيب، عن الشَّريد. وقالا: نظن أن عيسى وهم فيه؛ **لشبه الشَّريد بأنس** [...]. وقال أبو زرعة: والصحيح عندنا: قتادة، عن عمرو بن شعيب، عن الشَّريد، ووهم فيه عيسى"[(٣)].

حكم أبو زرعة – ووافقه أبو حاتم – بخطإ عيسى بن يونس السبيعي في سند هذا الحديث، في جعله من مسند أنس رضي الله عنه، فقد رواه الثقات: همام بن يحيى العَوْذِي[(٤)]، وحماد بن سلمة بن دينار[(٥)]، عن قتادة بن دعامة السدوسي، فجعلوه من مسند الشَّريد بن سويد رضي الله عنه.

ثم بين أبو زرعة سبب وهم عيسى بن يونس في سند الحديث، فقال:

---

(١) "قواعد العلل وقرائن الترجيح" لعادل بن عبد الشكور الزرقي (ص: ١٠٧-١٠٨).

(٢) رواه الترمذي في "العلل الكبير" (رقم: ٣٨١)، والبزار في "المسند" (١٣/٤٠٧-رقم: ٧١١٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/١٢٢-رقم: ٥٩٩٦)، وابن حبان في "الصحيح-الإحسان" (رقم: ٥٢١٥)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (رقم: ٨١٤٦). وقال البزار: "وهذا الحديث إنما يُروى عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة. وعيسى بن يونس جمع الحديثين جميعا، عن قتادة، عن أنس، وعن الحسن، عن سمرة".

(٣) "العلل" لابن أبي حاتم (المسألة: ١٤٣٠).

(٤) أخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبير" (٥/٣١٥)، وأحمد في "المسند" (رقم: ١٩٤٥٩).

(٥) علقه ابن أبي حاتم في "العلل" (٤/٢٩١)، ولم أقف على من أخرجه.

"لشبه الشَّريد بأنس"؛ فكأن أبا زرعة يقول: إن عيسى تصحفت عليه كلمة الشريد، فقرأها أنس؛ ولعل ذلك من باب الإلف والعادة، والحمل على المألوف، وكان قتادةُ جل حديثه عن أنس[(١)]، وهذا باب للتصحيف واسع، يدخل منه الوَهَمُ إلى كثير مما يقرأ الناس ويكتبون[(٢)].

قال عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ت ١٣٨٦هـ): "أغلب ما يكون الخطأ بالحمل على المألوف، وغالب ما يقع من التصحيف كذلك [...] وهكذا الخطأ في الأسانيد أغلب ما يقع بسلوك الجادة"[(٣)].

* **المثال الثاني**: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يزيد بن عطاء، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن نافع وعطاء، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: ﴿**صلاة الليل مثنى مثنى؛ فإذا خفتَ الصبح، فأوتر بواحدة**﴾[(٤)]؟

فقالا: نُرَى أن هذا خطأ؛ لأن هذا الحديث رواه جماعة عن عطية ونافع، عن ابن عمر، وليس في شيء من الأخبار ذِكْرُ عطاء، ويشبه أن يكون يزيد بن عطاء أراد أن يقول: عن عطية، فقال: عن عطاء، والله أعلم"[(٥)].

بين أبو زرعة - ووافقه أبو حاتم - أن يزيد بن عطاء اليشكري أخطأ في إسناد هذا الحديث، في قوله: عن عطاء - أي: ابن أبي رباح -،

---

(١) سلسلة: "قتادة، عن أنس" لها في: "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للمزي (١/٥٢٠-٦٢٧) أربع عشرة وثلاثمائة حديث (٣١٤).

(٢) ينظر: "مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي" لمحمود الطناحي (ص: ٣١٢-٣١٣).

(٣) "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل" لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي (٢/٦٧).

(٤) علقه ابن أبي حاتم في "العلل" (٢/١٣٣)، ولم أقف على من أخرجه.

(٥) "العلل" لابن أبي حاتم (المسألة: ٢٦٤).

وصوابه: عن عطية، - أي: ابن سعد العوفي -؛ لأنه رواه جماعة[(١)] عن عطية، عن ابن عمر ﷺ، وليس في شيء من الأخبار ذِكْرُ عطاء.

ولعل يزيدا اشتبه عليه الاسم؛ فأراد أن يقول: **عن عطية**، فقال: **عن عطاء**؛ وكأنه وقع له فيه تصحيف سمعي[(٢)]، فقد ساء حفظه، حتى كان يقلب الأسانيد[(٣)].

(١) رواه أحمد في "المسند" (رقم: ٦٤٣٩) من طريق الأعمش.
وابن قانع في "معجم الصحابة" (٨٢/٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٦٦/١٣-رقم: ١٣٨٥٩)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٢٥٤/٧) من طريق مِسعر. كلاهما (الأعمش، ومسعر) عن عطية، عن ابن عمر، به.

(٢) التصحيف السَّمْعي أو خداع السمع: أكثر ما يكون ذلك عند الإملاء؛ إذ قد جرت عادة المصنفين قديما أن يُمْلوا كتبهم إملاء على تلاميذهم. ولا شك أن قدرات هؤلاء التلاميذ تتفاوت في التنبُّه لما يُمْلَى عليهم نتيجة لخداع السمع أو خطأ السماع بسبب تشابه مخارج الكلمات في النطق، حين يخلط المهموسَ بالمجهور، والمرقَّق بالمفخَّم، ونحو ذلك. على أن المُمْلِيَ نفسَه قد يكون في الكلام غيرَ مبينٍ، فلا يفصِّل حروفه تفصيلا، ولا يراعي مخارج الحروف. كأن يُملِي المملِي كلمة **ثابت** فيسمعها الكاتب ويكتبها **نابت**، أو **احتجم** فيسمعها الكاتب ويكتبها **احتجب**. ينظر: "مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي" لمحمود الطناحي (ص: ٣٠٤).

(٣) كذا وصفه ابن حبان في "المجروحين" (٤٥٤/٢)، ويزيد ضعفه ابن معين، والنسائي، وابن حبان، وابن عدي. تنظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٢٨٢/٩)، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر (٤٢٤/٤).

المبحث السادس: السبب الخامس: الإدخال على الشيوخ.

الفرع الأول: معنى الإدخال على الشيوخ.

أن يُلحق الراوي في كتاب شيخ، بعض الأحاديث التي ليست من مروياته، مستغلا انشغال الشيخ، أو غفلته وعدم ضبطه.

ويعرف الإدخال بأمرين:

أ- إقرار المدخل على الشيخ بأنه أدخل في حديثه ما ليس من حديثه.

ب- تنصيص إمام من الأئمة بأن هذه الروايات أُدخلت على الشيخ.

الفرع الثاني: أمثلة تطبيقية.

* **المثال الأول**: قال البرذعي: "حديث رواه محمد بن أيوب بنِ سويد الرملي، عن أبيه، عن الأوزاعي؟ قال: حديث: ﴿**بارك لأمتي في بكورها**﴾؟ قلت: نعم. قال: مُفْتَعل، ثم قال: كنت بالرَّمْلَةِ فرأيت شيخا جالسا بِحِذَائِي إذا نظرت إليه سبح وإذا لم أنظر إليه سكت، فقلت في نفسي: هذا شيخ هو ذا يتصنع لي، فسألت عنه؟ فقالوا: هذا محمد بن أيوب بن سويد، فقلت لبعض أصحابنا: اذهب بنا إليه؛ فأتيناه فأخرج إلينا كُتُبَ أبيه أبوابا مصنفة بخط أيوب بن سويد، وقد بيض أبوه كل باب، وقد زيد في البياض أحاديث بغير الخط الأول، فنظرت فيها فإذا الذي بخط الأول أحاديث صحاح، وإذا الزيادات أحاديث موضوعة ليست من حديث أيوب بن سويد، فقلت: هذا الخط الأول خط من هو؟ فقال: خط أبي، فقلت: هذه الزيادات خط من هو؟ قال: خطي، قلت: فهذه الأحاديث من أين جئت بها؟ قال: أخرجتها من كتب أبي، قلت: لا ضير أخرج إلي كتب أبيك التي أخرجت هذه الأحاديث منها. قال أبو زرعة: فاصفر لونه وبقي، وقال: الكتب ببيت المقدس، فقلت: لا ضير، أنا أكتري، فيجاء بها إلي، فأوجه إلى بيت المقدس واكتب إلى من كُتُبك معه حتى يوجهها؛ فبقي ولم يكن له جواب، فقلت له:

ويحك! أما تتقي الله؟ ما وجدت لأبيك ما تفقه به سوى هذا؟ أبوك عند الناس مستور وتكذب عليه؟ أما تتقي الله؟ فلم أزل أكلمه بكلام من نحو هذا، ولا يقدر لي على جواب"[(١)].

حكم أبو زرعة على حديث: ﴿**اللهم بارك لأمتي في بكورها**﴾[(٢)]، بأنه مفتعل، أي: مصنوع موضوع، ثم بين سبب ذلك؛ وهو أن محمد بن أيوب بن سويد الرملي[(٣)]، أدخله في كتاب أبيه، واستدل أبو زرعة بالنظر في أصول أيوب بن سويد وكتبه، إذ طلب من ابنه محمد أن يخرج إليهم كتب أبيه، فإذا أيوب قد بيضها، وقد زيد في البياض أحاديث بغير الخط الأول، فنظر أبو زرعة فيها فإذا الذي بالخط الأول أحاديث صحاح، وإذا الزيادات أحاديث موضوعة ليست من حديث أيوب بن سويد، فسأل محمد بن سويد، فأقر بأنه قد زاد في كتاب أبيه أحاديث زعم أنه أخرجها من كتب أبيه التي خبأها له في بيت المقدس.

* **المثال الثاني**: قال البرذعي: "ذكرت لأبي زرعة، عن مُسَدَّد، عن محمد بن حمران، عن سلم بن عبد الرحمن، عن سواده بن الربيع: ﴿**الخيل معقود في نواصيها**﴾. فقال لي: راوي هذا كان ينبغي لك أن تُكَبِّر عليه، ليس هذا من حديث مُسَدَّد؛ كتبت عن مُسَدَّد أكثر من سبعة آلاف، وأكثر من ثمانية آلاف، وأكثر من تسعة آلاف، ما سمعته قط ذكر محمد بن حمران. قلتُ له: روى هذا الحديث يحيى بن عبدك، عن مُسَدَّد فقال: يحيى، صدوق، وليس هذا من حديث مُسَدَّد. فكتبتُ إلى يحيى، فكتب إليَّ: لا جزى الله الوراق عني خيرا، **أدخل لي أحاديث**

---

(١) "سؤالات البرذعي لأبي زرعة" (المسألة: ١٤٧-ص: ١٢٨).

(٢) أخرجه ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢/٢٢٨-رقم: ٢٢٩٤) - ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/٣٢٢) - من طريق أبي عمير أحمد بن الوليد، حدثنا محمد بن أيوب بن سويد، عن أبيه، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به، وفي (٢/٢٢٩-رقم: ٢٣٠١) من طريق أبي الأحوص محمد بن الهيثم، حدثنا محمد بن أيوب بن سويد، حدثنا أبي، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به.

(٣) قال فيه أبو زرعة: "رأيته قد أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة"، وقال ابن حبان: "يضع الحديث"، وقال مرة: "لا تحل الرواية عنه"، وقال الحاكم، وأبو نعيم: "روى عن أبيه أحاديث موضوعة". تنظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" (٣/٥١٨)، و"لسان الميزان" (٦/٥٨٤) لابن حجر.

المُعَلَّى بن أسد، في أحاديث مُسَدَّد، ولم أميزها منذ عشرين سنة، حتى ورد كتابك، وأنا أرجع عنه. فقرأت كتابه على أبي زُرْعَة، فقال: هذا كتاب أهل الصدق"[(١)].

في هذا المثال حكم أبو زرعة أن الحديث الذي يرويه يحيى بن عبدك القزويني، عن مُسَدَّد بن مسرهد، عن محمد بن حُمْرَان، عن سلم بن عبد الرحمن الجرمي، عن سوادة بن الربيع الجرمي ﷺ، عن النبي ﷺ: ﴿**الخيل معقود...**﴾، ليس من حديث مُسَدَّد؛ بقرينة معرفته التامة بأحاديث مسدد، فقال: كتبت عنه أكثر من سبعة آلاف، وأكثر من ثمانية آلاف، وأكثر من تسعة آلاف، ما سمعته قط ذكر مُحَمَّد بن حمران، وكأن أبا زرعة بذلك يقول: إنه قد تتبع مرويات مسدد كلها حتى استوعبها؛ فلم يجد لمسدد رواية عن حمران.

ثم كتب أبو عثمان البرذعي (ت ٢٩٢هـ) إلى يحيى بن عبدك بما قاله أبو زرعة، فكان جوابه أنّ الوراق[(٢)] أدخل له - بغير علمه - أحاديث مُعَلَّى بن أسد العمي، في أحاديث مُسَدَّد، وأنه لم يميزها إلا بعد ورود كتاب البرذعي إليه، فرجع عن تلك الأحاديث. وقد عذر أبو زرعة ابن عبدك في إدخال الأحاديث عليه، ولم يتهمه بوضعها، وحكم عليه بأنه صدوق[(٣)].

والحديث إنما يرويه معلى، عن ابن حمران، عن سلم الجرمي، عن سوادة ﷺ، عن النبي ﷺ[(٤)].

---

(١) "سؤالات البرذعي لأبي زرعة" (المسألة: ٥٠٣-ص: ٢٩١).

(٢) الوراق هو الرجل الذي يحترف الوِراقة، وهي مهنة كانت شائعة في الحضارة الإسلامية، تشتمل على أعمال: النسخ، والتصحيح، والتجليد، والخط، والتذهيب، وتزويق الكتب وبيعها، وبيع الورق وسائر أدوات الكتابة. ينظر: "موسوعة الوراقة والوراقين في الحضارة العربية والإسلامية" لخير الله سعد (٢/٢٥٨-٢٥٩).

(٣) قال فيه أبو حاتم: "صدوق"، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "يغرب". تنظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٩/١٧٣)، و"لسان الميزان" لابن حجر (٨/٤٥٧).

(٤) رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/١٨٤)، وأبو عوانة في "المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم" (١٥/٣٠٠-رقم: ٧٧٢٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧/٩٧-رقم: ٦٤٨٠).

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات والبركات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، فله الحمد حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي، وله الحمد بعد الرضى، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على النبي المصطفى، والحبيب المجتبى، وعلى آله وصحبه ومن بهديهم اقتفى.

وبعد؛ فقد انطلقتْ هذه الدراسة بهدف الكشف عن أسباب حصول العلة في الأحاديث النبوية الشريفة، وقد قاربت هذا الموضوع من زاويتين اثنتين:

- الأولى: دراسة نظرية لتحرير مفهوم العلة، وتاريخها، وأهميتها، وسبل إدراكها، وأقسامها، وأجناسها.

- الآخرة: دراسة تطبيقية مفصلة لأمثلة من المسائل التي سئل عنها واحد من المبرزين في علم علل الحديث، ممن تدور عليهم رحى هذا الفن، ألا وهو الإمام الحافظ أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ)، مع فهم هذه الأمثلة، ومعرفة ما فيها من الأحاديث المشكلة، للوقوف على معالم طريقته في إعلال الأحاديث.

ودرجا على عوائد الباحثين في المسار الأكاديمي، أختم بحثي بذكر ما تحصل لدي من نتائج، وتوصيات:

* نتائج البحث:

* علل الحديث كثيرة ومتعددة، بحيث يعسر حصرها بأنواع لا تخرج عنها، لدقة هذا النوع من علوم الحديث؛ لأنه بمجرد اشتمال الحديث على سبب يخرجه من حال القبول إلى حال الرد، فإن النقاد يسمونه معلولا.

* أسباب العلة في حقيقتها تؤول كلها إلى وهم الراوي وخطئه، وهي صفات في الراوي ذاتية أو عارضة قد تؤثر في روايته علة، ومجمل الأسباب التي أشار إليها أبو زرعة في سياق كلامه هي:

- السبب الأول: الوهم؛ وهو غلط الراوي في الإسناد أو المتن من غير عمد، وهو يظنه صوابا.
- السبب الثاني: أخذ الحديث حال المذاكرة.
- السبب الثالث: التلقين.
- السبب الرابع: تشابه الاسمين.
- السبب الخامس: الإدخال على الشيوخ.

* توصيات البحث:

وهذه بعض التوصيات التي لمست أهميتها أثناء الاشتغال بموضوع البحث:

* التوصية الأولى: توجيه الطلبة الباحثين في سلك الماستر والدكتوراه إلى ضرورة الاهتمام بالدراسات الأكاديمية في علم العلل، نظريا وتطبيقيا.

* التوصية الثانية: وضع معاجم "ببليوغرافي" شاملة للمتكلمين في علم العلل، وللمصنفات في العلل قديمها وحديثها.

* التوصية الثالثة: جمع كل أحكام أبي زرعة الرازي في علل الحديث من مصادرها الأولى في موسوعة واحدة، ودراستها ببيان أوجه التعليل وأسبابه، وبيان قرائن الترجيح.

* التوصية الرابعة: دراسة مراتب وألفاظ الجرح والتعديل في علاقتها بألفاظ التعليل مجال خصب وواسع للطلبة الباحثين؛ لإنجاز الأطروحات الجامعية.

وفي الختام هذا ما يسر الله تعالى وفتح به، فإن كان فيه صواب ففضل من الله تعالى له الحمد عليه، لا حول لي ولا قوة فيه؛ بل ذلك لله وحده، وإن كان خطأ؛ فأستغفر الله تعالى منه وأتوب إليه، وأنا راجع عنه في حياتي، وبعد مماتي.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع:

"الآحاد والمثاني"، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد بن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية - الرياض، ط: الأولى، سنة: ١٩٩١م.

"الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان"، علاء الدين بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: مركز البحوث دار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة - بيروت، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٤.

"الإحكام في أصول الأحكام"، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، قوبلت على الطبعة التي حققها: أحمد محمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ)، قدم له: إحسان عباس (ت ١٤٢٤هـ)، دار الآفاق الجديدة - بيروت، (د. ط. ت).

"أحوال الرجال"، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة - بيروت.

"الإيمان"، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي بن محمد الفقيهي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الثانية، سنة: ١٩٨٥م.

"البحر الزخار" (المعروف بمسند البزار)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله (ج١-٩)، عادل بن سعد (ج ١٠-١٧)، صبري عبد الخالق الشافعي (ج١٨)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط: الأولى.

"تاريخ ابن معين"، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المري (ت ٢٣٣هـ)، رواية: عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق.

"تاريخ ابن معين"، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد المري (ت ٢٣٣هـ)، رواية: عباس بن محمد الدوري (ت ٢٧١هـ)، تحقيق: أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط: الأولى، سنة: ١٩٧٩م.

"تاريخ أسماء الثقات"، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أزداذ المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٤م، الدار السلفية – الكويت.

"تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين"، أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٩م.

"تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام"، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠٣م.

"التاريخ الأوسط" (طبع خطأ باسم التاريخ الصغير)، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي – حلب، مكتبة دار التراث – القاهرة، ط: الأولى، سنة: ١٣٩٧ه.

"التاريخ الكبير"، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – الدكن.

"التاريخ الكبير-السفر الثالث"، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هَلل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠٤م.

"التاريخ الكبير-السفر الثاني"، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هَلل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠٦م.

"تاريخ بغداد"، أبو بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: الأولى، سنة: ١٤٢٢هـ.

"تاريخ جرجان"، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي الجرجاني (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب - بيروت، ط: الرابعة، سنة: ١٩٨٧م.

"تاريخ دمشق"، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، سنة: ١٩٩٥م.

"تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٩م.

"تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس"، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عاصم القريوتي، مكتبة المنار - عمّان، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٣م.

"تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان البستي"، الفاروق الحديثية للطباعة والنشر - القاهرة، دار الكتب الإسلامية - القاهرة، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٤م.

"تعليقة على العلل لابن أبي حاتم"، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، أضواء السلف - الرياض، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠٣م.

"تغليق التعليق على صحيح البخاري"، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي، المكتب الإسلامي – بيروت، دار عمار – عمّان، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٥م.

"تقريب التهذيب"، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبد الموجود، دار ابن رجب – المنصورة، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠٤م.

"التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله ﷺ"، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف وسليم محمد عامر ومحمد بشار عواد، ، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – بريطانيا، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٧م.

"التمييز"، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد القادر مصطفى المحَمَّدي، دار ابن الجوزي – الرياض، ط: الأولى، سنة: ١٤٣٠ه.

"تهذيب الآثار– الجزء المفقود"، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: علي رضا بن عبد الله رضا، دار المأمون للتراث – دمشق، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٥م.

"تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار"، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة.

"تهذيب التهذيب"، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: إبراهيم الزيبق وَعادل مرشد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠٨م.

"تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، أبو الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٦هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ناشرون - دمشق - بيروت، ط: الثانية، سنة: ٢٠١٠م.

"الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة"، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبَغَا الجمالي الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمّان، مركز النعمّان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة - صنعاء، ط: الأولى، سنة: ٢٠١١م.

"الثقات"، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة الهندية، بمراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، ط: الأولى، سنة: ١٩٧٣م.

"الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، بيت السنة - مكة المكرمة، ط: الأولى، سنة: ١٤٤٢ه.

"الجامع الكبير"، محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: مركز البحوث دار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة - بيروت، ط: الثانية، سنة: ٢٠١٦م.

"الجامع لشعب الإيمان"، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠٣م.

"الجرح والتعديل"، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، ط: الأولى، سنة: ١٩٥٢م، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، صورتها: دار الأمم للطباعة والنشر – بيروت.

"حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) ، دار السعادة – مصر، سنة: ١٩٧٤م، (د. ط).

"المعجم الصغير"، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي – بيروت، دار عمار – عمّان، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٥م.

"السنن الصغير"، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية – باكستان، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٩م.

"السنن الكبير"، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية – القاهرة، ط: الأولى، سنة: ٢٠١١م.

"السنن"، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثانية، سنة: ٢٠١٨م.

"السنن"، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: مركز البحوث دار التأصيل، دار التأصيل – القاهرة – بيروت، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٥م.

"السنن"، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: مركز البحوث دار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة - بيروت، ط: الثانية، سنة: ٢٠١٨م.

"السنن"، أبو عثمان سعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية-الهند، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٢م.

"السنن"، أبو عثمان سعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، تحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٧م.

"السنن"، أبو عثمان سعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، دار الألوكة للنشر - الرياض، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٢م.

"سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل"، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٣م.

"سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم"، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَسْتَوي، دار الاستقامة - مكة، مؤسسة الريان - بيروت، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٨م.

"سؤالات البَرذعي لأبي زرعة الرازي"، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط: الأولى، سنة: ١٤٣٠ه.

"سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني"، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٤م.

"سؤالات السلمي للدارقطني"، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري أبو عبد الرحمن السلمي (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط: الأولى، سنة: ١٤٢٧هـ.

"سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني"، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي الجرجاني (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط: الأولى، سنة: ١٤٠٤ه، مكتبة المعارف – الرياض.

"سير أعلام النبلاء"، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، أشرف على التحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثالثة، سنة: ١٩٨٥م.

"شرح علل الترمذي"، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار السلام للطباعة والنشر – بيروت، ط: الرابعة، سنة: ٢٠١٩م.

"شرح علل الترمذي" زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـج)، تحقيق: همام سعيد، مكتبة الرشد – الرياض، ط: الثالثة، سنة: ٢٠٠١م.

"شرح مشكل الآثار"، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي المصري الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٤م.

"شرح معاني الآثار"، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب - بيروت، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٤م.

"شرح موقظة الذهبي"، حاتم بن عارف العوني، ط: الأولى، سنة: ١٤٢٧هـج، دار ابن الجوزي - الرياض.

"شمائل النبي ﷺ"، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحلدار ابن الجوزي - الرياض، ط: الأولى، سنة: ١٤٣٩ه.

"الضعفاء والمتروكون"، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفى بن عبدالله بن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٤م.

"الضعفاء والمتروكون"، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، سنة: ١٤٠٦ه.

"الضعفاء والمتروكين"، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٥م.

"الضعفاء ومن نسب إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه الوهم ومن يتهم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعوا إليها، وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة"، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى بن حماد العُقيلي (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، دار مجد الإسلام – القاهرة، مكتبة دار ابن عباس – منية سمنود، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠٨م.

"الطبقات الكبير"، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠١م.

"علل الترمذي الكبير"، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٩م.

"علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ"، أبو الحسن علي بن عبد الله بن المديني (ت ٢٣٤هـ)، تحقيق: مازن السرساوي، دار ابن الجوزي – بالسعودية، ط: الأولى، سنة: ١٤٢٦ه.

"العلل المتناهية في الأحاديث الواهية"، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية – فيصل آباد – باكستان، ط: الثانية، سنة: ١٩٨١م.

"العلل ومعرفة الرجال"، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني – الرياض، ط: الثانية.

"العلل"، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، مؤسسة الجُريسي للتوزيع والإعلان - الرياض، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠٦م.

"علوم الحديث"، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - دمشق، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط: الثانية والعشرون، سنة: ٢٠١٧م.

"غرائب مالك بن أنس"، أبو الحسين البزاز محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: طه بن علي بوسريح، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٨م.

"فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، اعتنى به: نظر محمد الفريابي، دار طيبة - الرياض، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠٥م.

"فتح الباري شرح صحيح البخاري"، أبو الفرج عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، ومجدي بن عبد الخالق الشافعي، وإبراهيم بن إسماعيل القاضي، والسيد عزت المرسي، ومحمد بن عوض المنقوش، وصلاح بن سالم المصراتي، وعلاء بن مصطفى بن همام، وصبري بن عبد الخالق الشافعي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٦م.

"الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عزت علي عطية وموسى محمد الموشى، دار الكتب الحديثية - مصر، (د.ط).

"الكامل في ضعفاء الرجال"، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: مازن السرساوي، مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٣م.

"الكنى والأسماء"، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٤م.

"الكنى والأسماء"، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدولابي (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم – بيروت، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠٠م.

"لسان الميزان"، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – سوريا، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠٢م.

"المجتبى" (السنن الصغرى)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: مركز البحوث دار التأصيل، دار التأصيل – القاهرة – بيروت، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٢م.

"المجروحين من المحدثين"، أبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد، دار الصميعي للنشر والتوزيع – الرياض، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠٠م.

"مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ" (المعروف بصحيح ابن خزيمة)، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ)، تحقيق: مركز البحوث دار التأصيل، دار التأصيل – بيروت – القاهرة، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٤م.

"المراسيل"، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله بن نعمة قوجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الثانية، سنة: ٢٠١٨م.

"مسائل أحمد بن حنبل - رواية: ابنه عبد الله"، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط: الأولى، سنة: ١٩٨١م.

"مسائل أحمد - رواية: أبي داود"، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية - مصر، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٩م.

"مسائل الإمام أحمد بن حنبل - رواية: ابنه أبي الفضل صالح"، تحقيق: فضل الرحمن دين محمد، الدار العلمية - الهند، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٨م.

"المستدرك على الصحيحين"، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل - بيروت - القاهرة، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٤م.

"مسند أبي داود الطيالسي"، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٩م.

"مسند الشاميين"، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٤م.

"مسند الشهاب"، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القُضَاعي (ت ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الثانية، سنة: ١٩٨٦م.

"المسند الصحيح" (صحيح مسلم)، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: مركز البحوث دار التأصيل،دارالتأصيل-بيروت-القاهرة،ط:الأولى،سنة:٢٠١٤م.

"المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم"، أبو عَوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرَاييني (ت ٣١٦هـ)، تحقيق وتنسيق وإخراج: فريق من الباحثين بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية، أشرف على طبعه ونشره الجامعة الإسلامية – المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٤م.

"المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها" (صحيح ابن حبان)، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد علي سونمز وخالص آي دمير، دار ابن حزم – بيروت، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٢م.

"المسند الصغير"، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: مركز البحوث دار التأصيل، دار التأصيل – بيروت – القاهرة، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٧م.

"المسند"، أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن – الرياض، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٧م.

"المسند"، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله الأسدي الحميدي (ت ٢١٩هـ)، تحقيق: حسين سليم الدَّارَاني، دار السقا – دمشق، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٦م.

"المسند"، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٩م.

"المسند"، أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط: الأولى، سنة: ١٤١٠ه.

"المسند"، أبو عبد الله أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠١م.

"المسند"، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: مركز البحوث والدراسات بدار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٥م.

"المسند"، إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي (ت ٢٣٨هـ)، تحقيق: مركز البحوث دار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة - بيروت، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٦م.

"المسند"، الحارث بن أبي أسامة (ت ٢٨٢هـ)، تحقيق: مسعود أحمد الأعظمي، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم - دبي، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٩م.

"المصنف"، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: مركز البحوث دار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة - بيروت، ط: الثانية، سنة: ٢٠١٦م.

"المصنف"، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، شركة دار القبلة - جدة، مؤسسة علوم القرآن - دمشق، ط: الأولى، سنة: ٢٠٠٦م.

"المعجم الأوسط"، أبو القاسم سليمان الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الكلمة الطيبة - القاهرة، ط: الثانية، سنة: ١٩٩٦م.

"المعجم الكبير"، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن الشامي الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: الثانية.

"معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم"، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَسْتَوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٥م.

"معرفة الرجال"، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام (ت ٢٣٣هـ)، رواية: أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار ومحمد مطيع الحافظ وغزة بدير، مجمع اللغة العربية – دمشق، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٥م.

"معرفة السنن والآثار"، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية – كراتشي – باكستان، دار قتيبة – دمشق – بيروت، دار الوعي – دمشق، دار الوفاء – القاهرة، ط: الأولى، سنة: ١٩٩١م.

"المعرفة والتاريخ"، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثانية، سنة: ١٩٨١م.

"من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال"، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، مكتبة المعارف – الرياض، ط: الأولى، سنة: ١٩٨٩م.

"المنتخب من علل الخلال"، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار الراية للنشر والتوزيع – الرياض، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٨م.

"المنتخب من مسند عبد بن حُميد"، أبو محمد عبد بن حميد الكِسِّي (ت ٢٤٩هـ)، تحقيق: مركز البحوث دار التأصيل، دار التأصيل - بيروت - القاهرة، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٨م.

"المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ"، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: مركز البحوث دار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة - بيروت، ط: الثالثة، سنة: ٢٠١٦م.

"المنهاج شرح مسلم بن الحجاج"، محي الدين أبو زكريا يحيى النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: موفق مرعي، دار الفيحاء - دمشق، دار السلام - الرياض، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٠م.

"موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر"، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي وصبحي السيد السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض، ط: الثانية، سنة: ١٩٩٣م.

"الموطأ"، أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي (ت ١٧٩هـ)، رواية: أبي مصعب الزهري (ت ٢٤٦هـ)، تحقيق ودراسة: مركز البحوث دار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة - بيروت، ط: الأولى، سنة: ٢٠١٦.

"الموطأ"، مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، رواية: أبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم العُتقي (ت ١٩١هـ)، تلخيص: أبي الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري ابن القابسي (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: محمد بن علوي الحسني، دار الكتب العلمية - بيروت، سنة: ٢٠١٠م.

"الموطأ"، مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، رواية: سويد ابن سعيد الحدثاني (ت ٢٤٠هـ)، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٤م.

"الموطأ"، مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، رواية: يحيى بن يحيى الليثي (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، منشورات المجلس العلمي الأعلى - المغرب، ط: الثانية، سنة: ٢٠١٩م.

"ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، سنة: ١٩٩٥م.

"نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية"، حاتم بن عارف العوني، دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض، ط: الثالثة، سنة: ٢٠١١م.

"النكت على كتاب ابن الصلاح"، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، دار الراية - الرياض، ط: الرابعة، سنة: ١٤١٧هـ.

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيسي: السعودية، جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص.ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المركز: info@alsunan.com إدارة المجلة: journal@alsunan.com

+966544179454 c4sunnah
@c4sunnah www.alsunan.com

Arcif Analytics

doi

eISSN 2785-8499